العدد
612

الاقتصـــاد

اقتصاديات..
المملكة 2034م.. أهلاً بالعالم

الملف..
عصر الميزانيات التريليونية!

لاقندر..
أشجار الطاقة الشمسية!

HOST NATION
SAUDI ARABIA

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

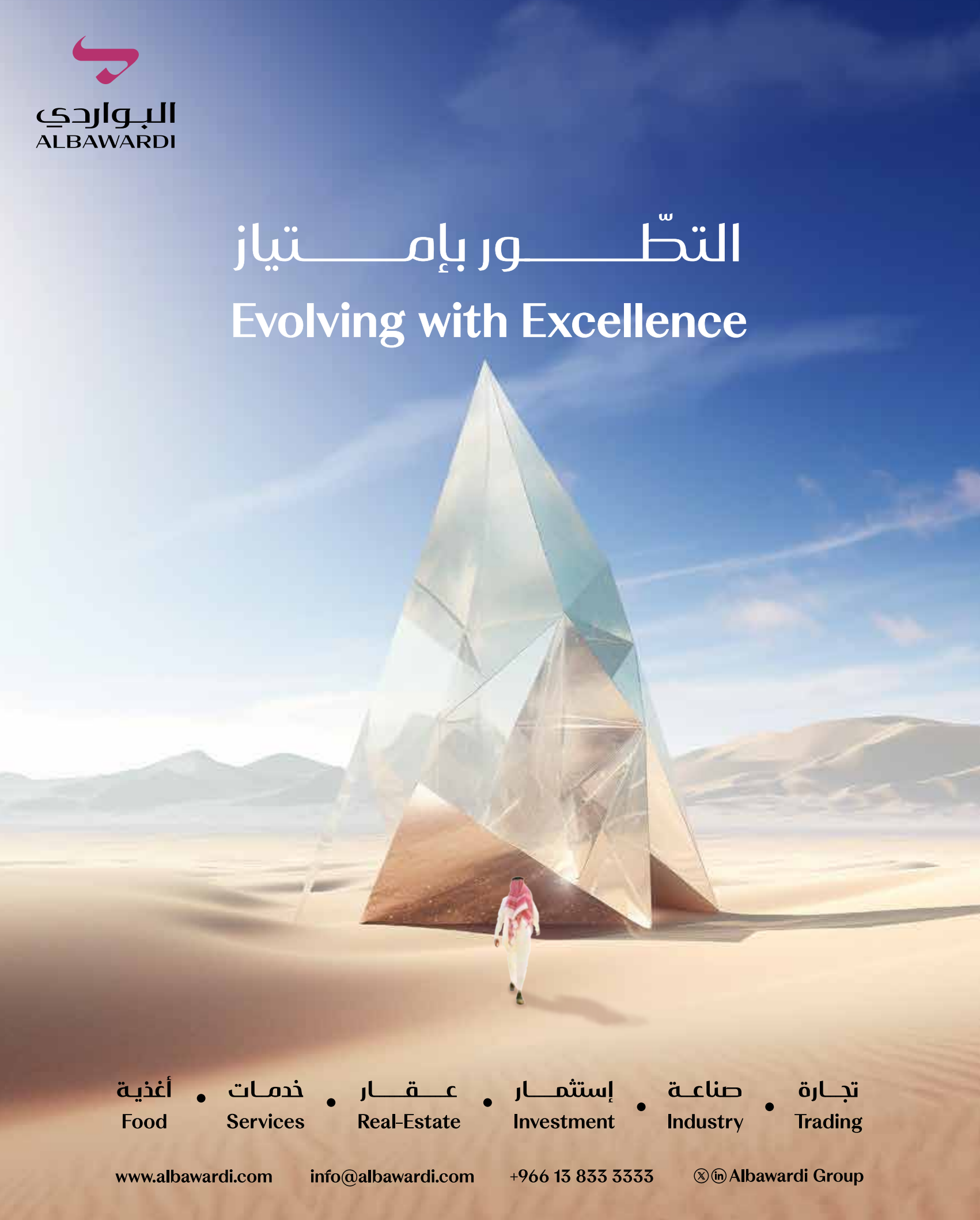
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 612

نوفمبر/ديسمبر 2024م
(ربيع ثاني/جمادى الأولى 1446هـ)
السنة السابعة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحـمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيز بن محمد العثمان
فهـد بن عبدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

العشرية البيضاء!

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

تسطَّر بلادنا عامًا بعد الآخر، إنجازات ونجاحات متصاعدة في شتى المجالات وعلى كافة المستويات، وأصبحت واقعًا تبلورت ملامحه في عديد من الأوجه، فارتفعت معدلات النمو والازدهار والرخاء التي نعيشها جميعًا، وفق رؤية طموحة قادت الوطن إلى مصاف الدول العالمية؛ فقد حققت المملكة خلال الأعوام العشرة الماضية نجاحًا كبيرًا في مجال بناء قاعدة اقتصادية راسخة تنتهج التنويع وحسن استغلال الموارد، وذلك وفقًا لاستراتيجية يمكن رؤيتها في حالة التفاعل الثلاثي بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والمواطنين من جهة أخرى، فكل طرف من أطراف هذه المعادلة الناجحة، تبنَّى النهج الإنتاجي وفقًا لتصورات ومتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، فكانت النتيجة ذاك النمو المتواصل في اقتصادنا الوطني، الذي حظي بارتقاءٍ متصاعد في مختلف مؤشرات التصنيفات الدولية، وسجل الأسرع نموًا من بين اقتصادات مجموعة الـ20.

فقد كان العام الماضي حاصدًا لسنوات "العشرية البيضاء"، التي سطَّرتها الرؤية الحكيمة والتوجيهات السديدة لسيدي خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين (حفظهما الله)؛ إذ تعززت القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؛ وسجلت الأنشطة غير النفطية أعلى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2023م بنسبة 50%، وهو أعلى مستوى تاريخي تصل إليه على الإطلاق.

كما وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي في اقتصادنا الوطني إلى أكثر من 2553 مليار ريال مقارنة بـ621 مليار ريال عام 2015م، وأيضًا أصول صندوق الاستثمارات العامَّة إلى ما يُقدر بـ925 مليار دولار، وسجلت البطالة أدنى مستوى تاريخي لها بما نسبته 7.6%، كما سبقت منجزاتنا السياحية التاريخ المستهدف بالوصول إلى 109 ملايين سائح عام 2023م، وحققت بلادنا المرتبة السادسة عشرة بين الدول الأكثر تنافسية، واحتلت مكانة متقدمة في مجال الطاقة المتجددة، والهيدروجين، وزيادة كفاءة الطاقة، وصارت من أكثر الفاعلين في مجالاتها إقليميًا ودوليًا، وأصبحت كذلك إحدى الوجهات الأولى للمراكز العالمية والشركات الكبرى، واكتشفت عديد من ثرواتها الطبيعية، مسجلةً أكبر مخزون من الثروات الطبيعية عالميًا.

فكل هذه المنجزات، وغيرها الكثير، التي لا يمكن حصرها في مقالٍ واحد، وما يحمله المستقبل من مؤشرات تفاؤلية عدة، إنما تحتم علينا جميعًا كلٌ في مكانه وموقعه أن يستعد إلى "عشرية جديدة" في ظل الاستحقاقات المُقبلة، مليئة بالمحفزات والفرص في كافة المجالات.

الملف

عصر الميزانيات التريليونية! 6

أسواق

حاويات على الطريق! 32

الكربون.. "أزمة ثقة" 38

اقتصاديات

المملكة 2034م.. "أهلا بالعالم" 14
صندوق الاستثمارات.. الاتجاه محليًا 20
قطاع النمو المتواصل.. 26

تحليل

مخاطر جديدة على الاقتصاد العالمي دخلت على الخط.. ما هي؟ 40

كريتيف

كهرباء الطوب! 46

تقرير

الإبحار إلى سندالة.. 64

لاقندر

أشجار الطاقة الشمسية! 52

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 70

ثروات

الحوكمة حد فاصل بين منطقتين! 58

رأي

المهمة الاقتصادية ما بعد الانتخابات الأمريكية
عبدالعزيز المقبل 31

هل مشروعك استراتيجي؟
محمد اليامي 43

أبجديات النجاح في سوق الأسهم!
صباح التركي 63

عصر الميزانيات التريليونية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في إطار سعي المملكة لتبني سياسات الإنفاق التوسعي، ودعم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، أقر مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان، موازنة المملكة لعام 2025م والتي قدرت الإيرادات بـ 1184 مليار ريال، وإجمالي نفقات 1285 مليار ريال، وعجز مقدر بقيمة 101 مليار ريال، فيما توقعت أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 1.9%.

وتُعد بذلك، موازنة عام 2025م واحدة من الميزانيات التريليونية الكبرى منذ أعوام (2019م، 2020م، 2023م، 2024م)، وهو ما يشير إلى استمرار توجهات المملكة في التحول بشكل واسع ومطرد نحو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والإنفاق لتطوير القطاعات الأُخرى، وعلى رأسها السياحة والصناعة والنقل، وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية، فضلاً عن التزام الحكومة بالسعي لتحقيق مستهدفات رؤية 2030م وأهدافها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وزيادة تدفق العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال الإقليمية والعالمية.

دلالات الموازنة الجديدة

وفي توضيحه لدلالات الموازنة الجديدة، أشار ولي العهد خلال جلسة مجلس الوزراء التي تم خلالها إقرار الموازنة، أن "هدف الحكومة، بقيادة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، هو خدمة المواطنين والمقيمين في المقام الأول، مع الحفاظ على المكتسبات التنموية، موضحًا أن الموازنة الجديدة تؤكد العزم على تعزيز قوة ومتانة ومرونة اقتصاد المملكة، من خلال المحافظة على مستويات مستدامة من الدَّيْن العام واحتياطيات حكومية معتبرة، إضافةً إلى سياسة إنفاق مرنة تمكّنها من مواجهة التحديات والتقلبات في الاقتصاد العالمي".

وذكر ولي العهد أن "المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الوطني تأتي امتدادًا للإصلاحات المستمرة في المملكة في ظل رؤية 2030م"، مضيفًا أن "الإصلاحات المالية التي نفَّذتها المملكة انعكست إيجابيًا على تصنيفاتها الائتمانية؛ خاصةً بعد أن تبنت الحكومة سياسات مالية تحافظ على الاستدامة المالية وترفع من كفاءة التخطيط المالي"، كما أكد أن الحكومة ستستمر في عملية تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والهيكلية وتطوير السياسات الهادفة إلى الارتقاء بمستوى المعيشة وتمكين القطاع الخاص وبيئة الأعمال، والعمل على إعداد خطة سنوية للاقتراض ضمن استراتيجية الدّيْن متوسطة المدى، تحافظ على استدامة الدّيْن وتسعى لتنويع مصادر التمويل، ما بين المصادر المحلية والخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية.

واختتم ولي العهد تصريحاته بالتأكيد على "الدور المحوري للمملكة في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي إقليميًا وعالميًا، انطلاقًا من متانة اقتصادها القادر على تجاوز التحديات"، مضيفًا أن "الاقتصاد الوطني جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويتأثر بالتطورات العالمية كأي اقتصاد آخر؛ وهو ما يدعو إلى مواصلة العمل على مواجهة أي تحديات أو متغيرات عالمية، عبر التخطيط المالي طويل المدى وتنفيذ البرامج والمبادرات، والالتزام بكفاءة الإنفاق، والتنفيذ لجميع البنود الواردة في الميزانية.

"موازنة 2025م تتبنى سياسة إنفاق مرنة تمكّنها من مواجهة التحديات وتؤكد التزام الحكومة بالسعي لتحقيق مستهدفات رؤية 2030م وأهدافها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل.

مواصلة التوسع في الإنفاق

وفقًا لما أعلنته الدولة فإن موازنة عام 2025م تستهدف مواصلة التوسع في الإنفاق على المشروعات التنموية وفق الاستراتيجيات القطاعية وبرامج "رؤية 2030م"، واستمرار تنفيذ المشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام، فضلاً عن تطوير بيئة الأعمال لجذب مزيد من رؤوس الأموال وزيادة حجم ونوع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا السياق أعلن وزير المالية، محمد الجدعان، أن "موازنة عام 2025م، تسعى إلى المحافظة على المركز المالي للمملكة وتحقيق الاستدامة المالية، والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام مع وجود احتياطيات حكومية تعزز قدرة البلاد على التعامل مع الصدمات الخارجية"، وأشار إلى أن "الإصلاحات الاقتصادية والمالية، التي شهدها الاقتصاد الوطني نتج عنها تحسن في المؤشرات، والوصول إلى مرحلة مهمة في مسيرة التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي، مضيفًا أن التقديرات، تُشير إلى استمرار دور الأنشطة غير النفطية في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة استمرار المبادرات والإصلاحات الهادفة لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكينه ليصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، خاصةً أن هناك قفزة بعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة بفضل الإنفاق الحكومي.

وعلى الرغم من استمرار الصراعات الجيوسياسية في العالم والمنطقة، فإن الحكومة تؤكد أن المملكة حافظت على مركزها المالي القوي، واستمرت في تنفيذ مشاريعها وخططها التنموية، ولم تتأثر بشكل كبير؛ نظرًا للسياسات المالية

الفعّالة، التي وضعتها الحكومة لتضمن جاهزيتها في مواجهة كافة التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية.

احتياطيات مالية كبيرة

كما ذكرنا، فإن موازنة 2025م تُشير إلى أن حكومة المملكة مستمرة في السعي لتحقيق مستهدفات رؤية 2030م من خلال استكمال الإصلاحات المالية والاقتصادية وتبني سياسة مالية ترتكز على وجود احتياطيات مالية كبيرة ومستويات منخفضة للدين العام، وذلك عند مقارنتها بالدول المناظرة، وفي الوقت نفسه رفع كفاءة الإنفاق، وترتيب الأولويات من خلال التنفيذ السريع للمشروعات الداعمة للنمو الاقتصادي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعظيم العوائد، والمكاسب الاقتصادية، والاجتماعية.

وتكشف الموازنة الجديدة عن رغبة الدولة للإسراع في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والهيكلية وتطوير السياسات، والتوسع في الإنفاق التحويلي الهادف لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنمية المجتمعية.

وارتكازًا على رؤية 2030م فإن المملكة ومن خلال موازنتها الجديدة تهدف لمواصلة جهودها الرامية للتحول إلى اقتصاد متنوع ومستدام، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتعزيز التحول الاقتصادي، من خلال ضخ استثمارات كبيرة في القطاعات الرائدة، مثل: الصناعة والتعدين، والسياحة، والزراعة، والنقل والخدمات اللوجستية.

الصناديق السيادية والتنموية

وفي إطار سعي الدولة لتحقيق المستهدفات التنموية لرؤية 2030م، فإن الموازنة تؤكد أهمية الاعتماد على الصناديق السيادية والتنموية؛ لضخ الاستثمارات الرأسمالية، جنبًا إلى جنب مع تمكين القطاعين الخاص وغير الربحي.

ومن الصناديق المهمة في هذا الإطار، صندوق الاستثمارات العامة، الذي يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز عائدات المملكة من خلال استثماراته المحلية والإقليمية والدولية، ومن ثم تحقيق مستهدفات رؤية 2030م، وتعزيز مكانة المملكة عالميًا.

كما يوجه الصندوق العائدات لتحقيق استراتيجيته الساعية لتعظيم أصوله،

وإطلاق قطاعات استراتيجية جديدة وواعدة في المملكة تُزهر الاستثمار في مختلف القطاعات، إضافة إلى توطين التقنيات ونقل المعرفة، وتمكين القطاع الخاص المحلي، وتأسيس شراكات اقتصادية استراتيجية على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وقد حقق الصندوق بالفعل، عديدًا من النجاحات، ومنها استحداث أكثر من 1.1 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى تأسيس 95 شركة محلية في عديد من القطاعات، كما ارتفع حجم الأصول التي يديرها الصندوق، إلى 2.87 تريليون ريال في نهاية 2023م؛ مما جعل مؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، تُصنفه كسادس أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم، من حيث الأصول المدارة عام 2023م، كما ارتفعت أصول الصندوق حتى أغسطس 2024م، إلى 3.47 تريليونات ريال بزيادة مقدارها 21%.

ووفق دراسة لمؤسسة "براند فاينانس" الدولية، فقد حصل صندوق الاستثمارات العامة السعودي على المرتبة الأولى عالميًا باعتباره صاحب شركة "بلا روك" العلامة التجارية الأعلى والأكثر قيمة لإدارة الأصول في العالم بقيمة 1.1 مليار دولار، كما احتل الصندوق المركز الثاني على مستوى العالم بالتشارك مع عدد من الصناديق الدولية الأخرى، والمركز الأول في الشرق الأوسط، ضمن تصنيفات الحوكمة والاستدامة والمرونة العالمية من مؤسسة "إس دبليو اف جلوبال".

ويستهدف الصندوق خلال السنوات القادمة، الاستمرار في الإسهام بتحقيق الاستدامة المالية للمملكة، والدخول في مشروعات جديدة، منها مشروعات ضخمة تسهم في توطين تصنيع وتجميع توربينات الرياح والألواح الشمسية ومكوناتها لإنتاج الطاقة المتجددة، والإسهام في الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء وإزاحة الوقود السائل المستخدم في قطاع إنتاج الكهرباء.

ومن أبرز مستهدفات الصندوق عام 2025م، استمرار الاستثمار في المشروعات الجديدة محليًا، إضافة إلى زيادة الأصول تحت إدارته إلى نحو 4 تريليونات ريال، وزيادة إسهام الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي لتصل إلى ما نسبته 60%.

أثر نمو الأنشطة غير النفطية

وتُقدر الإيرادات الإجمالية لعام 2025م بحوالي 1184 مليار ريال، فيما تشير التوقعات إلى أن الإيرادات ستصل مع نهاية عام 2024م، إلى حوالي 1230 مليار ريال، بعد أن كانت عام 2023م، حوالي 1212 مليار ريال.

ومن الملاحظ هنا، أن الإيرادات المتوقعة لعام 2025م، تُظهر انخفاضًا بنسبة 4% مقارنةً بتقديرات سابقة، وهو ما يرجع إلى انخفاض عائدات النفط نتيجة تراجع الأسعار

وتخفيضات الإنتاج الطوعية، إلا أن ما يقلل من هذه التأثيرات ويقلل من الفجوة، هو تحقيق الأنشطة غير النفطية نموًا ومكاسب خلال الفترة الماضية.

وخلال الـ 25 عامًا الماضية، وتحديدًا منذ عام 2000م، فإن أكبر قيمة إيرادات كانت عام 2022م، عندما وصلت إلى 1286 مليار ريال، يليها عام 2012م، بقيمة إيرادات تصل إلى 1247 مليار ريال، أما أقل قيمة إيرادات فكانت عام 2002م، عندما بلغت 213 مليار ريال.

وبمقارنة ذلك بالمصروفات والإنفاق، نجد أنه خلال الفترة نفسها (من 2000م، وحتى 2025م)، فإن أكبر قيمة مصروفات، كانت عام 2024م، بقيمة متوقعة 1345 مليار ريال، تليها عام 2023م، بقيمة مصروفات 1293 مليار ريال، وهما بذلك، أعلى من قيمة المصروفات المستهدفة عام 2025م والبالغة 1285 مليار ريال، أما أدنى قيمة مصروفات فكانت عام 2002م، وبلغت 234 مليار ريال، يليها عام 2000م، بقيمة 235 مليار ريال.

أولويات تركيز الإنفاق

وقد شهد الاقتصاد الوطني تغيرًا هيكليًا ملحوظًا، وارتفع الإنفاق على الاستراتيجيات وبرامج تحقيق رؤية 2030م، وفيما تشير التقديرات إلى أن "إسهامات النفط في الناتج المحلي تصل إلى 28%، فإن هناك توقعات بأن يصل نمو الاقتصاد غير النفطي بنهاية عام 2024م إلى 3.7%، خاصةً أن الأنشطة غير النفطية أسهمت في الناتج المحلي بنسبة 52% خلال النصف الأول من العام نفسه.

وشهد الإنفاق على المشروعات النوعية ارتفاعًا بلغ حوالي 33% منذ عام 2016م وما ينطبق على موازنة عام 2025م، ينطبق إلى حدٍ كبير على السنوات السابقة، من حيث تركيز الإنفاق على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية، واستمرار تنفيذ البرامج والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام، ومواصلة الإنفاق على المشروعات العملاقة الهادفة إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على عوائد النفط.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق، وفقًا لموازنة عام 2025م، حوالي 1285 مليار ريال (342 مليار دولار)، ويتصدر القطاع العسكري القطاعات المختلفة، من حيث الإنفاق بقيمة 272 مليار ريال، بينما حل ثانيًا قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بقيمة 260 مليار ريال، بعدما كان يحتل الصدارة على مدى عامي (2023م و2024م).

ويأتي التعليم في المرتبة الثالثة، من حيث الإنفاق بقيمة 201 مليار ريال، بعدما كان يحتل المركز الرابع، فيما تراجع الإنفاق على قطاع الخدمات البلدية بنحو 43% ليصل إلى 65 مليار ريال.

ومن القطاعات المهمة، قطاع التجهيزات الأساسية والنقل، والذي يصل حجم الإنفاق عليه إلى 42 مليار ريال، وهو الأعلى منذ عام 2021م، ويتضمن الإنفاق في هذا القطاع عديدًا من المشروعات، مثل: إنشاء وتطوير الطرق، والموانئ، وافتتاح صالات سفر جديدة في المطارات الدولية.

كما يستهدف الإنفاق الحكومي تعزيز أنشطة العقارات والاتصالات، وتقنية المعلومات، إضافة إلى قطاع المعلومات والبيانات والذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية، والخدمات البريدية، والفضاء، والمدن الصناعية.

عوائد اقتصادية تفوق الاستدانة

وتشير موازنة عام 2025م إلى عجز بقيمة 101 مليار ريال، أي ما يوازي 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2025م؛ حيث اعتبر وزير المالية أن "العجز المتوقع ناتج بشكل أساسي عن زيادة الإنفاق على المشروعات؛ لكنه "سيحقق عائدًا اقتصاديًا يفوق تكلفة الاستدانة لتغطيته".

ولذلك، فإنه وفق بيان الموازنة فإن المملكة تعتزم الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية بهدف تغطية العجز المتوقع في الميزانية وسداد أصل الدين المستحق خلال عام 2024م، وعلى المدى المتوسط، ومن المتوقع أن يناهز رصيد الدين العام في عام 2025م، مبلغ 1.3 تريليون ريال، أي بارتفاع قدره حوالي 100 مليار ريال عن رصيد الدين المتوقع لعام 2024م، ولكنه يظل أقل قليلاً من 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار، يشير ولي العهد إلى ضرورة العمل على إعداد خطة سنوية للاقتراض، وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، والتي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين، وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية.

وفي تعليقها على ارتفاع الدين العام بنهاية النصف الأول من عام 2024م بنسبة 9% ليصل إلى 1.15 تريليون ريال، تشير الحكومة إلى أن المحافظة على الدين العام ضمن معدلات مقبولة، إضافة إلى سياسة إنفاق مرنة؛ هو أمر "يساعد على احتواء الأزمات التي قد تطرأ مستقبلاً"، معلنةً عن عدم استبعادها لمزيد من الاستدانة ضمن ضوابط محددة، أبرزها أن يكون العائد على الإنفاق أعلى من تكلفة الدين، وبموازاة القدرة على الوصول إلى أسواق الدين بتكلفة مقبولة لا تؤثر على الاقتصاد.

ولذلك، فإنه من الواضح أن هناك رغبة حكومية في التوسع في الإنفاق، ليس في موازنة عام 2025م، فقط ولكن في

الأعوام الثلاثة المقبلة، رغم التقديرات بأن العجز سيتراوح ما بين 100 و140 مليار ريال سنويًا، خلال تلك الفترة، إيمانًا من الحكومة بأن "العائد على الاقتصاد أكبر من تكلفة الاستدانة لتغطية هذا العجز".

ضبط السقف الأعلى للدين

وكانت وزارة المالية قد أعادت ضبط السقف الأعلى للدين من 30% إلى 40%، وهو ما يدفع للقول بإن زيادة مستويات الدين تُعد خيارًا استراتيجيًا، وليس بسبب ضغوطات على المالية العامة، وأن تراكم العجز وزيادة الدين العام بشكل اختياري، يرجع إلى الرغبة في استغلال فرص النمو، مع زيادة الإنفاق على بعض البرامج الداعمة والمحققة لمستهدفات الرؤية، وبمعنى آخر فإن ارتفاع حجم محفظة الدين العام يُعد ارتفاعًا مدروسًا لضمان استدامة الدين، نتيجةً للتوسع في الإنفاق من أجل تسريع وتيرة تنفيذ بعض البرامج والمشروعات وتحقيق مستهدفات رؤية 2030م.

وبمقارنةً العجز المتوقع والمقدر بـ 101 مليار ريال، سنجد أن أكبر عجز خلال الـ 25 عامًا الماضية، كان عام 2015م، إذ بلغت قيمة العجز حوالي 389 مليار ريال، يليها عام 2016م عندما بلغت قيمة العجز 311 مليار ريال، ثم عام 2020م، بقيمة عجز تصل إلى 294 مليار ريال، أما أكبر فائض خلال الـ 25 عامًا الماضية، فكان عام 2008م، وبلغ 518 مليار ريال، يليه عام 2012م، بقيمة فائض 329 مليار ريال.

وإذا كانت التوقعات النهائية لعام 2024م تشير إلى عجز بقيمة 118 مليار ريال، فإن تقديرات الحكومة تشير إلى ارتفاع العجز لـ 101 مليار ريال عام 2025م، وإلى 130 مليار ريال عام 2026م، ثم إلى 140 مليار ريال عام 2027م، وهو ما يرجعه الخبراء إلى خفض تقديرات الإيرادات بوتيرة أعلى من تقليص الإنفاق خلال عامي 2025م و2026م إذ تم خفض الإيرادات 4% و5% عامي 2025م و2026م على التوالي، مقابل تقليص النفقات 1% و3%.

وتتوقع الحكومة أن يسجل الاقتصاد الوطني ثاني أسرع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات الكبرى خلال عام 2025م، ليصل إلى 4.6%، مدفوعًا باستمرار ارتفاع إسهام الأنشطة غير النفطية وانخفاض معدل البطالة واستمرار الحفاظ على رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي لتصل في نهاية عام 2025م، إلى حوالي 390 مليار ريال.

رفع إسهامات القطاعات

وتسعى المملكة إلى الوصول إلى 127 مليون سائح على مستوى المملكة، وتحقيق إنفاق سياحي يصل إلى 346.6 مليار ريال، وزيادة عدد الزوار القادمين من الخارج لتأدية مناسك العمرة ليصل عددهم إلى 15 مليون معتمر، كما تضمنت المستهدفات توفير 1500 فرصة تصديرية للشركات السعودية المصدرة، ودعم مشاركة 60 علامة تجارية ضمن جولة الامتياز التجاري، وتطوير 50 علامة محلية للتوسع في نموذج عمل الامتياز التجاري، وتوفير 80 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع المطورين العقاريين، فضلاً عن إتاحة منتجات سكنية متنوعة يستفيد منها 100 ألف مستفيد للدعم السكني.

وتضمنت المستهدفات كذلك زيادة عدد المقاولين المؤهلين لدى وزارة البلديات والإسكان ليصل إلى 24 ألف مقاول، بالإضافة إلى إصدار 85% من الرخص التجارية خلال 24 ساعة عبر تطبيق بلدي.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا والذكاء الصناعي، فإن موازنة 2025م، تسعى إلى رفع متوسط نضج الجهات الحكومية في المؤشر الوطني للبيانات "نضيء"، وزيادة جاهزية تبني الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية، كما تستهدف رفع عدد مجموعات البيانات المضافة في بنك البيانات الوطني، وزيادة حالات الاستخدام الفعّال للمنصة الوطنية للمدن الذكية "تراكمي".

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي والفضاء، فإن الحكومة تستهدف رفع إسهامات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب شركتين تقنيتين ضخمتين إلى السوق السعودية، ليصل إجمالي الشركات التقنية المليارية إلى 8 شركات، إضافة إلى تصنيع وإطلاق قمر صناعي لدراسة طقس الفضاء، ضمن مهمة "أرتيمس 2" لاستكشاف القمر.

"أكدت أهمية الاعتماد على الصناديق السيادية والتنموية لضخ الاستثمارات الرأسمالية جنبًا إلى جنب مع تمكين القطاعين الخاص وغير الربحي."

وضمن قطاع النقل والخدمات اللوجستية، فإن المشروعات المخططة تشمل تدشين 6 مناطق لوجستية جديدة في الموانئ السعودية لزيادة الطاقة الاستيعابية، وإضافة ناقل وطني جديد في الدمام لزيادة عدد الناقلات الجوية الوطنية، وتفعيل تشغيل شبكة النقل العام.

ومن المستهدف أيضًا، تحديث استراتيجية قطاع الصناعات العسكرية في ظل التغيرات التي طرأت على المنظومة، وتنمية القدرات البشرية في قطاع الصناعات العسكرية ورفع نسبة التوطين لتصل إلى 20% حسب المستهدف لعام 2025م و50% عام 2030م عن طريق تنفيذ البرامج والمشروعات الداعمة للتوطين والعمل على التشريعات والسياسات في القطاع.

ومن المستهدف أيضًا رفع الطاقة الاستيعابية إلى 600 زراعة كلية سنويًا لتكون الأعلى في الشرق الأوسط والخامس على مستوى العالم في مركز زراعة الأعضاء، وتطوير مركز الأمير سلطان لمعالجة وأمراض وجراحة القلب ليكون رائدًا عالميًا ومن أفضل 10 مراكز على مستوى العالم في تقديم الرعاية الطبية المتقدمة، وإنشاء أول مستشفى ذكي متخصص في طب وجراحة القلب.

كما تضمّنت المستهدفات في موازنة عام 2025م، تخصيص 10 مليار ريال كدعم وقروض لأكثر من 140 ألفًا من الأفراد والأسر ورواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة من برامج بنك التنمية الاجتماعية

وأخيرًا، فإنه إذا كانت رؤية 2030م تهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على النفط، إلا أن ذلك لا شك يتطلب استثمارات كبيرة تبلغ مئات المليارات لتطوير بنية تحتية ضخمة، وتطوير القطاعات المختلفة، مثل، السياحة والتصنيع، فضلاً عن خلق فرص العمل.

ومن الواضح أن موازنة عام 2025م، تحرص على الالتزام بتحقيق أهداف رؤية 2030م من خلال دعم الإنفاق الحكومي على تلك القطاعات، وتمكين القطاع الخاص ليكون هو المحرك الرئيس للنمو، فضلاً عن استمرار تنفيذ الخطط التنموية لمواجهة التحديات العالمية، خاصةً في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من حروب ومتغيرات إقليمية، فضلا عن تأثيرات جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. ■

المملكة 2034م.. "أهلا بالعالم"

الاقتصاد - هيئة التحرير

في خطوة تاريخية تعكس المكانة العالمية للمملكة، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، في 12 ديسمبر 2024م عن اختيار المملكة لاستضافة البطولة الخامسة والعشرين من كأس العالم؛ حيث حقق الملف الذي قدَّمته المملكة أعلى تقييم فني يمنحه الاتحاد الدولي عبر التاريخ لملف تم تقديمه لاستضافة الحدث الكروي العالمي، بتقييم بلغ (419.8 من 500)، ما يعكس جودة التخطيط والتنظيم الذي قدمته المملكة.

HOST NATION
SAUDI ARABIA

وتُعتبر هذه البطولة هي الثالثة التي ستشهد مشاركة ثمانية وأربعون منتخبًا بعدد مباريات نحو 104 مباراة، بدلاً من اثنين وثلاثين منتخبًا في البطولات السابقة، وبذلك سوف تكون المملكة أول دولة تستضيف بمفردها دون الشراكة مع دول أُخرى النسخة الأكبر من بطولة كأس العالم، بعد إقرار النظام الجديد للبطولة عام 2017م.

وقال صاحب السمو الملكي، رئيس مجلس الوزراء، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، (إن فوز المملكة بحق استضافة هذا المحفل الكروي العالمي، يأتي ضمن ثمار التقدم والتطور الكبير الذي يشهده القطاع الرياضي على الأصعدة كافة، بما يتماشى مع المستهدفات الرياضية في رؤية المملكة 2030م، والتي أسهمت في تحقيق قفزات نوعية استثنائية، انعكست على المجتمع المحلي ورياضة واقتصاد المملكة على حد سواء)، وبالفعل يُحقق القطاع الرياضي في المملكة نموًا سريعًا، وثمة توقعات بأن يسهم بحلول عام 2030م بنحو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، أي ما يعادل 16.5 مليار دولار سنويًا، مما يُظهر الدمج المتزايد للرياضة في الاقتصاد الوطني.

تقديم تجربة استثنائية

وكانت المملكة تحت شعار "أهلا بالعالم"، أكدت التزامها بتقديم تجربة استثنائية عام 2034م تدمج بين الضيافة العربية الأصيلة والإمكانات الحديثة التي توفرها، ويأتي هذا الإنجاز في إطار تنفيذ استحقاقات رؤية 2030م التي تهدف إلى تعزيز دور المملكة كمركز رياضي عالمي.

ففي أكتوبر 2023م أعلنت المملكة نيّتها الترشح لاستضافة كأس العالم عام 2034م، وتقديم بطولة عالمية المستوى، تستمد الإلهام من التحول الاجتماعي والاقتصادي المستمر في المملكة، والشغف العميق لكرة القدم في البلاد؛ إذ جاء عرض المملكة لاستضافة كأس العالم مدعومًا بخبرة البلاد المتنامية في استضافة أحداث كروية وغيرها عالمية المستوى، وخططها المستمرة للترحيب بمحبي ومتابعي الدائرة المستديرة في جميع أنحاء العالم.

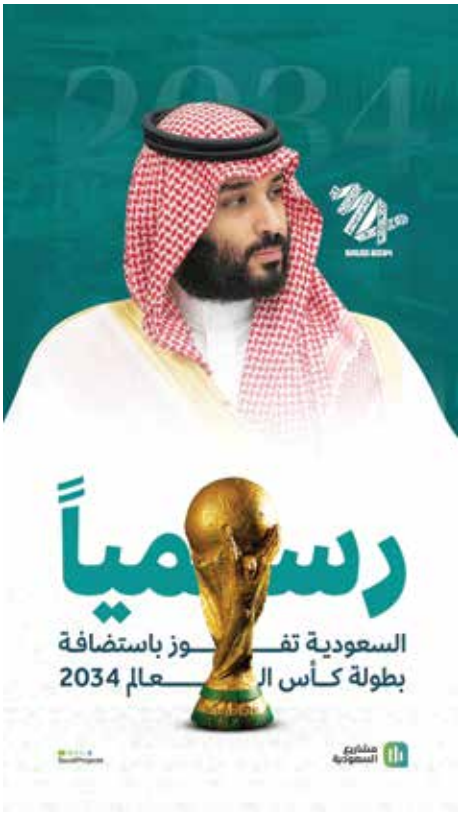

بوصلة للأحداث الرياضية

وقد باتت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية بوصلة للأحداث الرياضية الإقليمية والعالمية سواء المتعلقة بكرة القدم أو بالرياضات الأخرى، مثل: كأس العالم للأندية، وبطولات السوبر الإيطالي والإسباني، والبطولة العربية، وكذلك عدد من المباريات الودية الدولية، والسوبر الأفريقي والمصري، وغيرها من الأحداث الرياضية المرتبطة برياضات أُخرى بخلاف كرة القدم، كجائزة فورمولا (1)، ورالي داكار، وفورمولا إي، وسباق إكستريم إي، فضلاً عن إقامتها لبطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية، التي شارك فيها نخبة من اللاعبين حول العالم، كما وتمتلئ أجندة المملكة الرياضة خلال السنوات المقبلة بالأحداث الرياضة الكُبرى كاستضافتها لكأس آسيا ودورة الألعاب الآسيوية، ودورة الألعاب الشتوية، على التوالي، التي ستكون الأخيرة في مدينة "تروجينا" في نيوم.

الحدث الرياضي الأكبر عالميًا

ويأتي تنظيم الحدث الرياضي الأكبر عالميًا، ليس مجرد تنظيم لبطولة رياضية، بل هو خطوة ذات أثار اقتصادية متنوعة، بل وتتخطى ذلك إلى مكاسب كُبرى للبلاد المستضيفة سواء خلال سنوات الاستعداد للمونديال أو سنوات ما بعده؛ حيث تجهيز البنية التحتية التي بدورها ينشط مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية المهمة كقطاع السياحة والتشييد والبناء، فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بهما مثل: قطاع التجزئة والإعلان والتسويق وغيرهم، وبالتالي فإنه حدث استثنائي يترك أثرًا دائمًا على المشهد الرياضي والاقتصادي والسياحي في البلد المستضيف، كونه يصنع طلبًا إضافيًا على منتجات اقتصادية محلية تُضاف إلى الطلب القائم على المنتجات، ما يخلق فرصًا تجارية ووظائف إضافية وعوائد ضخمة، فعلى سبيل المثال، وبحسب تقرير نشرته "ستراتيجك جيرز"، وهي شركة استشارات إدارية، حصد مونديال قطر عام 2022م قرابة الـ17 مليار دولار، وحقق مونديال روسيا عام 2018م نحو 14 مليار دولار، فيما تفوق عليه مونديال البرازيل عام 2014م بمبلغ 15 مليار دولار، أما مونديال جنوب أفريقيا عام 2010م فكانت عوائده المالية نحو 12 مليار دولار، وأخيرًا مونديال ألمانيا عام 2006م الذي حصد 14 مليار دولار.

"المملكة تؤكد التزامها بتقديم تجربة استثنائية عام 2034م تدمج بين الضيافة العربية الأصيلة والإمكانات الحديثة التي توفرها، مستهدفة تعزيز دورها كمركز رياضي عالمي."

"استضافة المونديال يمثل دفعة قوية في مسار تحقيق مستهدفات رؤية 2030م خاصة فيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية، بمساهمته في خلق فرص استثمارية ضخمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية."

دفعة قوية في مسار رؤية 2030م

فإن استضافة المونديال يمثل دفعة قوية في مسار تحقيق مستهدفات رؤية 2030م خاصة فيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية، بمساهمته في خلق فرص استثمارية ضخمة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية منها والفرعية، فزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وضخ مبالغ إضافية لإنجاز المشاريع والمرافق الرياضية والترتيبات النهائية لما قبل استضافة المونديال، يدفع بقوة نحو زيادة الحركة الاقتصادية على كافة المستويات.

فمن المتوقع باستضافة 48 منتخبًا مشاركًا في البطولة، أن يزور المملكة عددًا قياسيًا من محبي كرة القدم، وهو ما تستعد له المملكة بالعمل على تجهيز أكثر من 232 ألف وحدة فندقية لاستضافتهم، في المدن الخمس التي ستقام بها المباريات، وتتناسب مع معايير الاتحاد الدولي لكرة القدم، وهو ما يعني إضافة نحو 175 ألف غرفة فندقية على الموجود حاليًا، كما خصصت المملكة نحو 10 ساحات لاحتفالات الجماهير في المدن الخمس المستضيفة للمباريات، تتسم بتنويع السعة الجماهيرية، أكبرها حديقة الملك سلمان بالرياض التي تتسع لنحو 80 ألف زائر، ما يخلق في مجمله فرصًا استثمارية متنوعة ويزيد من قيمة الأصول بخاصة العقارية؛ وذلك بارتفاع الطلب على العقارات في المدن الخمس المستضيفة، والتي يقدرها الأكاديمي والخبير الاقتصادي، بندر الجعيد، بنسبة 502% في الرياض وحدها و2274% في مدينتي أبها ونيوم.

جوهرة تاج الملاعب

ومن المقرر أن تُقام البطولة في 5 مدن وهي: الرياض بواقع 8 ملاعب، منها جوهرة تاج الملاعب، وهو ملعب الملك سلمان، الذي يكون جاهزًا في عام 2029م بسعة أكثر من 92 ألف متفرج لاستضافة مباراتي الافتتاح والنهائي، وفي مدينة جدة بواقع 4 ملاعب، وملعب واحد في كل من مدن: الخبر وأبها ونيوم، إضافةً إلى 10 مواقع أخرى للتدريبات والملاعب المساندة في كل من (الباحة وجازان والطائف والمدينة المنورة وأملج والعلا وتبوك وحائل والأحساء وبريدة).

وإجمالاً سوف يحتضن البطولة قرابة الـ

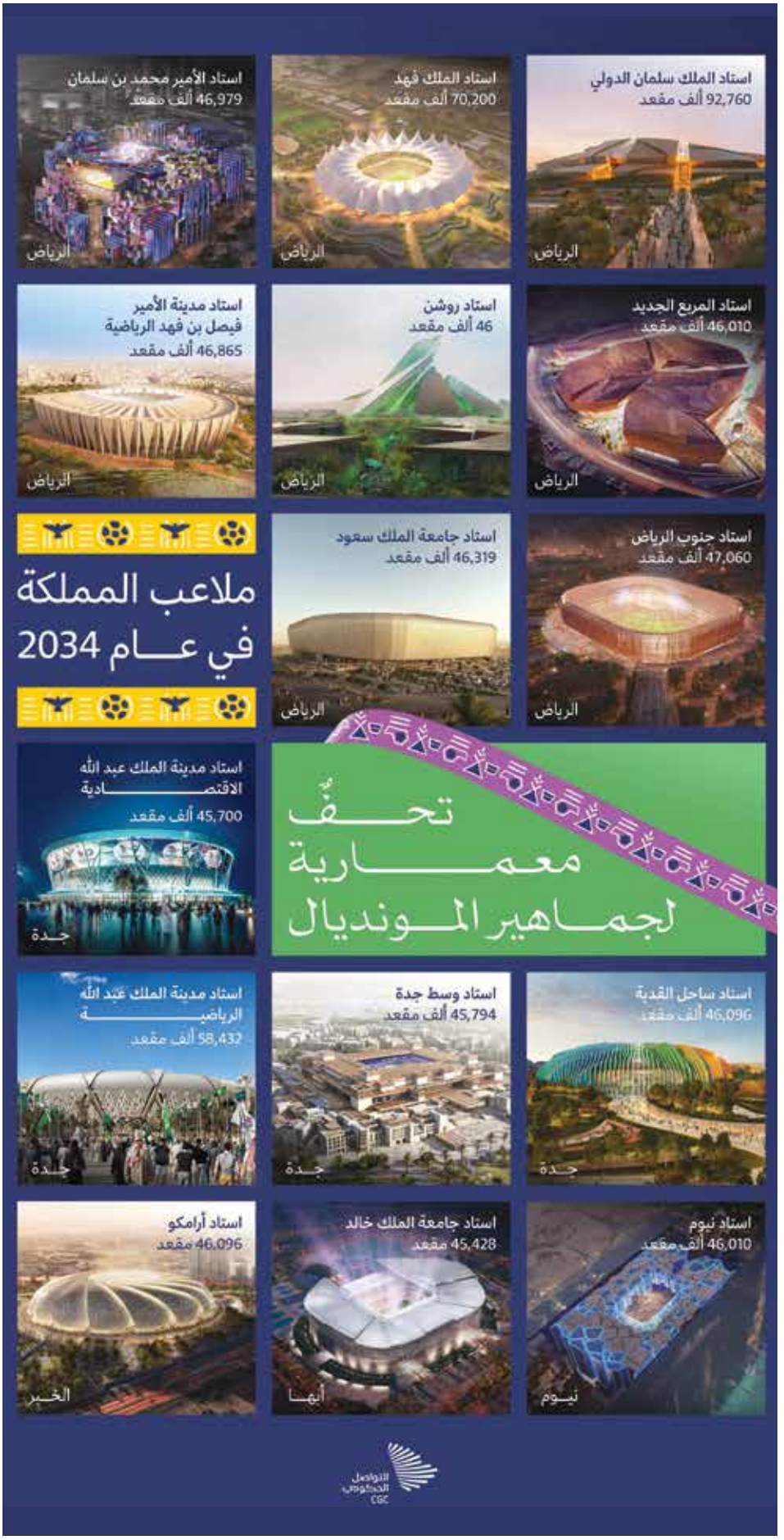

15 ملعبًا، وسيتم تجديد 4 ملاعب قائمة، في حين سيتم بناء 11 أُخرى جديدة بأحدث المواصفات، لاستيعاب أكثر من 770 ألف مشجع، فضلاً عن توفير 72 موقعًا مخصّصا لمعسكرات تدريب المنتخبات وكل موقع يجب أن يقترن بفندق، وأيضًا توفير 4 مواقع تدريب مناسبة في كل ملعب ويكون مقترن بفندق، ومقرّان على الأقل لمعسكرات تدريب حكام البطولة وأيضًا مقترن بفندق.

القطاع الخاص المستفيد الأكبر

ووفقًا لتقديرات شركة "الأهلي المالية" فإن متوسط تكلفة الملعب الواحد بنحو مليار دولار، بما يتماشى مع المتوسط العالمي، وذكرت الشركة المالية أنها تلاحظ أن معظم الاستثمارات هي جزء من برامج رؤية 2030م وضمن سياقات مشاريع أخرى مثل: إكسبو 2030م وكأس آسيا 2027م، مؤكدةً أن مثل هذه الأحداث الضخمة تساعد في خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة وتحسين مناخ الاستثمار من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوحي بأن القطاع الخاص بكامل أشكاله أمام هذا الإنفاق الحكومي المتوقع، مُقبل على حزمة من الفرص الاستثمارية الثرية؛ إذ سيستفيد القطاع الخاص بشكل مباشر جراء ارتفاع الطلب المتوقع على منتجات وخدمات الشركات الكبرى كشركات الكهرباء، الحديد، الأسمنت، صناعات الألمنيوم والبلاستك والخدمات التقنية والفنية والتي سيعتمد عليها في اكتمال عملية الوفاء لالتزام المملكة باكتمال بناء الملاعب الجديدة، الفنادق، والخدمات والتجهيزات المساندة التقنية والمقاعد الخاصة للملاعب، وقطاع النقل على أنواعه، الذي توقعت له "الأهلي المالية" أن يشهد طفرة، لافتةً إلى أن مطارات المدن الخمس الرئيسية سوف تشهد خلال السنوات المقبلة توسعًا بدعم من خطط التوسع في أسطول شركات طيران المملكة استعدادًا للأحداث الكبرى التي سوف تهدها المملكة وعلى رأسها كأس العالم، إضافة إلى توسيع مترو الرياض ليصل إلى 7 حارات من 5 حاليًا بسعة 3.6 مليون مسافر، وستعتمد جدة على شبكة السكك الحديدية وأنظمة الحافلات، كما ستعتمد المدن الأخرى بشكل أساسي على أنظمة الحافلات.

كما سينعكس كأس العالم 2034م إيجابيًا على شركات الاتصالات التي ستزيد استثماراتها لارتفاع الطلب العالي المتوقع لعدد الجماهير واستخدم منتجاتها في خدمات النقل والاتصالات والإنترنت؛ إذ يُتوقع أن تحقق حقوق البث التلفزيوني إيرادات تصل إلى 12 مليار ريال، مع عدد مشاهدات يتجاوز 34 مليار مشاهدة عبر مختلف المنصات العالمية، كما أن المنشآت الصغيرة ستتأثر اقتصاديًا بشكل إيجابي خاصة في مجال السياحة، مبيعات الملابس التراثية والهدايا المرتبطة بالحدث العالمي والتراث السعودي، المتاحف، النقل، الأغذية المتنقلة، المطاعم وأماكن التنزه وتناول القهوة.

مشروع وطني ضخم

وبالتأكيد سيكون لكأس العالم تأثير مباشر في الصناعات والقطاعات التقليدية والجديدة وتأثير دائم طويل الأمد على القطاع السياحي، فسوف يؤدي استقبال ملايين الزوار الدوليين إلى زيادة الإيرادات من خلال الإنفاق المتوقع بأن يتجاوز الـ 80 مليار ريال على تذاكر المباريات وعلى الإقامة والطعام والنقل، مما يحفز توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد.

وبذلك، يمكن القول إن تنظيم المملكة لكأس العالم 2034م ليس مجرد حدث رياضي عادي، بل هو مشروع وطني ضخم يهدف إلى تحقيق تحول اقتصادي واجتماعي طويل الأمد، من خلال التحضيرات الاستراتيجية التي تشمل تطوير البنية التحتية، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للاستثمار، ستتمكن المملكة من تعزيز مكانتها بين أكبر اقتصادات العالم، كما ستمثل هذه البطولة نقطة انطلاق نحو تحقيق أهداف الرؤية والتي ستكون فعالة في رفع تحسين جودة الحياة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمملكة.

اقتصاديات

صندوق الاستثمارات

صندوق الاستثمارات.. الاتجاه محليًا

الاقتصاد - خالد الشايع

يعتزم صندوق الاستثمارات العامة تقليص حصته في الاستثمارات الخارجية بنسبة تصل إلى الثلث، في خطوة تهدف إلى إعادة التركيز نحو دعم الاقتصاد المحلي، مما سيكون لها جملة من الانعكاسات الإيجابية في دعم القطاعات الواعدة والعوائد المرتفعة، مثل: البنى التحتية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والتعدين والرياضة والمركبات والطيران والقطاع العقاري والاتصالات والتكنولوجيا، وغيرها من القطاعات الناشئة.

ولتحقيق ذلك أسس الصندوق في الفترة الأخيرة أكثر من 92 شركة جديدة تستثمر في قطاعات كبرى لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الصندوق إلى استثمار ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنويًا في الداخل، وحاليًا يشرف على مجموعة من المشاريع الضخمة، في حين يطور قطاعات جديدة، بما في ذلك السياحة، والرياضة، والتعدين، والتصنيع، وذلك في طور الاستعداد للاستحقاقات المقبلة، تتمثل في استضافة سلسلة من الأحداث الدولية، بما في ذلك كأس آسيا لكرة القدم في عام2027م، والألعاب الآسيوية الشتوية في عام 2029م، ومعرض إكسبو 2030م، وكأس العالم 2034م.

أسرع دول العشرين نموًا

ويؤمن القائمون على الصندوق بأنه من الضروري إعطاء الأولوية للقطاعات التي تقود التحول من تقنيات الجيل القادم الخضراء وابتكارات الرعاية الصحية إلى مشاركة الشباب من خلال الرياضة، وكدليل عملي على تلك النوايا، انخفضت قيمة حيازة صندوق الاستثمارات العامة المتداولة من الأسهم في الولايات المتحدة من حوالي 35 مليار دولار في نهاية عام 2023م إلى 20.5 مليار دولار في نهاية يونيو.

وقبل إطلاق رؤية 2030م، كانت نسبة استثمارات الصندوق الأجنبية نحو 2%، وزادت هذه النسبة إلى 30%، وحاليًا يستهدف الصندوق إلى أن تكون هذه النسبة بين 18 إلى 20% من إجمالي الأصول تحت الإدارة، والتي تتجاوز 900

علي الجعفري

أربع أحداث مهمة قادمة، كأس آسيا 2027م والألعاب الشتوية 2029م وأكسبو 2030م وكأس العالم 2034م، وهذه الأحداث تحتاج استثمارات ضخمة.

مليار دولار، مستفيدًا من كون الاقتصاد الوطني يُسجل أحد أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم، وكان في عام 2022م، كان أسرع اقتصاد نموًا ضمن مجموعة العشرين، ومن المتوقع أن يستمر في صدارة الأكثر نموًا ضمن مجموعة العشرين للعام 2024م.

ويؤكد المحلل المالي والمتخصص في الأسواق المالية العالمية، علي الجعفري، على أن توجه صندوق الاستثمارات العامة نحو الداخل، سيكون له عديد من التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة المقبلة، قائلاً: "لا يجب أن نغفل حجم الاستثمارات الكبيرة في الداخل، فالمملكة كانت في العام الماضي، أسرع دول العشرين نموًا، ومن المتوقع أن يستمر ذلك مع نهاية 2024م، وتشهد المملكة نقلة كبيرة في المشاريع الضخمة والعملاقة، تدار بأفكار ربحية وتجارية، وتكون ركيزة للاستثمارات المحلية، المشاريع الضخمة القائمة أو التي ستأتي لاحقًا تحتاج لاستثمارات ضخمة، خاصة وأن المملكة مُقبلة على أحداث عالمية قادمة، تحتاج لبنى تحتية أكبر".

وشدد الجعفري على أن الموردين وأصحاب المنشآت المتوسطة سيستفيدون كثيرًا من التوجه الجديد للصندوق، ويضيف:

"هذا التوجه سيكون له تأثير إيجابي على المنشآت الصغيرة، التي ستلعب دور المورد والداعم اللوجيستي، سيكون حجم العمل كبيرًا، وفرصة العمل أوسع"، وقال إن لدينا أربع أحداث مهمة مقبلة، كأس آسيا 2027م والألعاب الشتوية 2029م، وأكسبو 2030م وكأس العالم 2034م، وهذه الأحداث تحتاج استثمارات ضخمة، ومشاريع عملاقة، لن نبدأ من الصفر ولكن مازال هناك الكثير من المشاريع تحتاج للبناء، الرؤية قلصت كثير من الطريق ولكن مازلنا نسعى نحو تحقيق الهدف الأكمل".

وأكد الجعفري أنه على الرغم من أن صناديق الاستثمار دائمًا ما يكون لها رؤية طويلة الأمد، ولا تفكر في الأرباح السريعة، إلا أنها حققت أرباحًا ضخمة بنحو 20 مليار دولار في العام الماضي.

قفزات هائلة في إيراداته

وقد نجح الصندوق بشكل لافت في تحقيق قفزات هائلة في إيراداته بنسبة 100% في عام 2023م، وهو ما أهلّه ليكون من بين أكبر الصناديق السيادية حول العالم، ويعمل على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي في مختلف القطاعات والمجالات، وفي ظل توجه المملكة نحو تعزيز شراكاتها العالمية، وخلال السنوات القليلة الماضية، استثمر الصندوق في مشاريع كبرى مثل: نيوم والبحر الأحمر، والقدية، التي بدأت مراحلها التشغيلية والتجارية.

ويقترب الصندوق من مستهدفه بوصول حجم الأصول تحت الإدارة إلى 4 تريليونات ريال بنهاية عام 2025م، علمًا أن خط الأساس لهذه الأرقام كان 1.5 تريليون ريال تم تسجيلها عام 2020م.

وكان الصندوق قد قال في بيان له مطلع يوليو 2024م، إن قفزة الإيرادات في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2023م جاءت مدعومة بنمو القيمة السوقية لمحفظته الاستثمارية، وكشفت القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2023م والمنشورة وفقًا لمتطلبات الإدراج في بورصة لندن، ارتفاع قيمة الموجودات بنسبة 28%، لتصل إلى 3.7 تريليون ريال (990 مليار دولار)، بنهاية 2023م، مقارنة بـ2.9 تريليون ريال في نهاية 2022م، مدعومة بالاستحواذ وتحويل نسبة من أسهم شركة "أرامكو" لشركة في محفظة الصندوق.

وحقق صندوق الاستثمارات العامة، خلال عام 2023م، صافي ربح بلغ 74 مليار ريال (19.7 مليار دولار)، ووصل صافي دخل الصندوق - بما في ذلك الدخل الشامل - 138 مليار ريال (36.7 مليار دولار)، بدعم من الأداء المالي والاستثماري القوي خلال العام الماضي.

وبحسب البيان، فإن عام 2023م شهد تعزيز صندوق الاستثمارات العامة لاستراتيجيته الهادفة لتنويع مصادر تمويله من خلال أدوات الدين، وجمع الصندوق خلال تلك الفترة 45 مليار ريال إضافية (11.9 مليار دولار)، كما حصلت بعض شركات محفظة الصندوق على تمويل لعدد من عمليات الاستحواذ.

وثمة عديد من العوامل التي أسهمت في ارتفاع مستويات الأرباح والإيرادات والدخل الصافي للصندوق، في مقدمتها

التخطيط الجيد واتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، من قِبَل إدارة الصندوق، واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، إضافة لتنويع المحافظ الاستثمارية، وتوزيع للاستثمارات على مختلف الأصول للتقليل من المخاطر وزيادة العوائد، وأيضًا التعاون مع شركاء موثوقين ومؤسسات مالية متميزة محليًا ودوليًا، والنجاح في التكيف مع التغييرات في البيئة الاقتصادية والسياسية للاستفادة من الفرص وتجنب المخاطر.

انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني

ويؤكد المحلل الاقتصادي، خالد السهيل، أن توجه الصندوق القوي نحو الداخل سيكون له انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني، وسيفيد القطاع الخاص بشكل فعال، ويقول إن "الاستثمارات العملاقة المتوقعة للصندوق لن تتعارض مع استثمارات القطاع الخاص، بل من المؤكد أنها ستعطيه مزيدًا من الثقة بأهمية ضخ استثمارات إضافية والمشاركة في دعم الاقتصاد، وبالتالي المصدر الرئيس لمئات الآلاف من فرص العمل في الأعوام العشرة المقبلة"، ويشدد السهيل على أن استثمارات صندوق الاستثمارات العامة الموجه للداخل تتكامل مع مشاريع ضخمة قائمة بشكل فعَّال، ويضيف بأن الصندوق لم يغب عن الداخل، ففي السنوات الخمس الماضية ضخت فيها الدولة المليارات في مختلف مناطق الدولة، مثل القدية وبوابة الدرعية والبحر الأحمر، ونيوم، وغيرها من المشاريع الضخمة التي يدعمها الصندوق سواء بشكل مباشر أو عبر شركات يملك نسبة كبيرة فيها"، لافتًا إلى أن مشاركة صندوق الاستثمارات العامة في النهوض بالاقتصاد كانت ولا تزال مسألة حتمية لتلبية الاحتياجات المُلحة، التي تساعد على ترجمة طموحات رؤية 2030م.

وقد كشف تقرير لفايننشال تايمز، في أغسطس 2024م، عن أن المملكة، وضعت خططًا جديدة لخطواتها الاستثمارية، أهمها المطالبة بتوظيف موظفين محليين واستخدام بعض التمويل على الأقل للاستثمار في الشركات والمشاريع المحلية، وأكدت الصحيفة على لسان خبراء عالميين، أن المملكة تريد أن ترى إعادة الاستثمار في المملكة لكي تلتزم بتمويل جديد.

وحاليًا يضم الصندوق ستًّ محافظ استثمارية أساسية، منها أربع محلية واثنتان عالمية، وهي محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة، ومحفظة الاستثمارات العالمية الاستراتيجية، ومحفظة المشاريع السعودية الكبرى، ومحفظة الاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية في السعودية، ومحفظة الاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها، ومحفظة الاستثمارات في الشركات السعودية، كما تضم محفظة الشركات التي أسسها أو يملكها الصندوق نحو 92 شركة في 13 قطاعًا استثماريًا، بالإضافة إلى توفيره أكثر من 644 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، كما تجاوزت قيمة الأصول التي تخضع لإدارة الصندوق 2.63 تريليون ريال.

وخلال عام 2024م، بدأ الصندوق يوسع من حضوره الداخلي، بعد أن استحوذ على حصة تبلغ 16%، في أرامكو السعودية بعد نقل الملكية إلى محافظ شركات مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، واستحوذ الصندوق أيضًا على حصة تبلغ 51%، من شركة أبراج الاتصالات من مجموعة STC، وانتقلت أيضًا ملكية الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) بالكامل من سابك إلى صندوق الاستثمارات العامة.

ويسعى الصندوق من خلال عمليات الاستحواذ هذه إلى تحقيق مستهدفات رؤية 2030م، كمحرك أساسي للاقتصاد والاستثمار في المملكة، وتهدف تنمية أصول صندوق الاستثمارات العامة إلى أن يصبح من أكبر الصناديق السيادية العالمية.

ويؤكد المحلل المتخصص في أسواق المال، ياسين الجفري، أن تركيز صندوق الاستثمارات العامة على السوق المحلية، وضخ ما معدله 150 مليار ريال سنويًا، سينعش السوق المالية السعودية بشكل كبير، مشددًا على أنه متى ما زادت السيولة سيتحسن وضع السوق ويقول:

خالد السهيل

ياسين الجفري

"لاشك أن هذا التحول في توجه صندوق الاستثمارات العامة سيكون له تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد السعودي خاصة وأنه يملك حاليًا ما يوازي ثلث قيمة السوق المالية، وسيعزز توجه الصندوق من الثقة في السوق السعودية، ويزيد من طرح الشركات فيه"، ويضيف بأن هذه الأموال ستوفر سيولة أكبر للسوق، ولكن التأثير لن يكون سريعًا، بل سيحتاج لبعض الوقت، لأنه سيكون من الصعب تسييل استثماراته الخارجية بسهولة، نحن نتحدث عن مبلغ 40 مليار دولار سنويًا، وهو مبلغ ضخم جدًا، وسيساعد في دعم حركة الاقتصاد المحلية بشكل كبير، هذا دور مهم يلعبه الصندوق، أسوة بالصناديق العالمية التي تركز على دعم سوقها المحلي. ■

اقتصاديات

السياحة

قطاع النمو المتواصل..

الاقتصاد: هيئة التحرير

سجلت إيرادات المملكة من السياحة الدولية بحسب تقرير "باروميتر" الصادر عن الأمم المتحدة للسياحة في شهر سبتمبر 2024م ارتفاعًا بنسبة 207%، وكذلك ارتفاعًا بنسبة 73% في عدد السياح الدوليين، وشهدت مختلف الوجهات السياحية في المملكة ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد السياح الدوليين بلغ نحو 17.5 مليون سائح خلال أول 7 أشهر من عام 2024م.

وكانت المملكة قد حققت نموًا بنسبة 56% في أعداد السياح الدوليين خلال العام 2023م، مقارنة بعام 2019م، لتواصل ريادتها العالمية بصعودها 15 مركزًا في ترتيب دول العالم في إنفاق السيّاح الدوليين متصدرة حركة الصعود بالمراكز بين الدول الخمسين الأولى، محققةً المركز الـ 12 عالميًا، حيث وصل عدد السياح إلى 27.4 مليون سائح، كما سجل حساب السفر في ميزان المدفوعات فائضًا تاريخيًا بلغ 48 مليار ريال خلال عام 2023م، بزيادة سنوية قدرها 38%.

ويُعد قطاع السياحة أحد القطاعات الرئيسة والمحورية، التي اعتمدت عليها رؤية 2030م، لتحقيق مستهدفاتها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الاقتصاد الوطني، بدلاً من الاعتماد على النفط، وبناء اقتصاد قوي ومستدام، يواكب التغيرات العالمية، ويرفع من مستويات معيشة المواطنين.

ولتحقيق ذلك، فإن رؤية 2030م، حثت على زيادة الترويج لجذب السياح الوافدين من الخارج، وتعزيز السياحة الداخلية، لتصبح أكثر تنوعًا وجذبًا للمواطنين والمقيمين، وتشجيع الاستثمار المحلي والدولي في قطاع السياحة، ودعم جهود إحياء مواقع التراث الثقافي والمعالم الأثرية، وكذلك إنشاء وتنفيذ عديد من المشروعات السياحية التنموية.

استدامة قطاع السياحة

وتُعدُّ استدامة قطاع السياحة جزءًا من الرؤية؛ إذ حرصت المملكة على السعي لتطوير السياحة بشكل يتفق مع المعايير البيئية، والتركيز على المشروعات، التي تحافظ على الطبيعة والبيئة، وعلى رأس تلك المشروعات، الحفاظ على المحميات الطبيعية.

وتطمح الاستراتيجية الوطنية للسياحة إلى اجتذاب أكثر من 150 مليون سائح محلي ووافد بحلول 2030م، وزيادة معدلات التوظيف من 650 ألف وظيفة عام 2019م إلى 1.6 مليون في 2030م ورفع إسهامات القطاع السياحي في الناتج المحلي من 3% إلى 10%، هذا فضلاً عن تشجيع السياحة الدينية للوصول بعدد الحجاج والمعتمرين إلى 37 مليون شخص سنويًا.

وقد اجتذب قطاع السياحة في المملكة، خلال النصف الأول من عام 2024م، حوالي 60 مليون سائح أنفقوا خلالها 143 مليار ريال (نحو 38 مليار دولار)، وهو ما يرفع من إسهامات القطاع في إجمالي الناتج المحلي إلى 10%، أما خلال عام 2023م، فوفقًا لما أعلنته وزارة السياحة، فقد بلغ إجمالي عدد السياح المحليين والوافدين 109.3 مليون سائح أنفقوا حوالي 255.6 مليار ريال؛ منهم 81.9 مليون سائح محلي، أي ما يوازي 75% من إجمالي عدد السائحين، فيما بلغ عدد السياح الوافدين 27.4 مليون سائح أي ما يوازي 25% من إجمالي عدد السياح.

وقد ارتفع عدد السياح في عام 2015م من 64.4 مليون سائح منهم 18 مليون سائح وافد، إلى 94.9 مليون سائح عام 2022م، منهم 16.6 مليون سائح وافد، أما فيما يتعلق بتطور إنفاق السياح الوافدين والمحليين، فقد ارتفع من 116.9 مليار ريال عام 2021م إلى 255.6 مليار ريال عام 2023م.

وكانت مكة المكرمة، أكثر الوجهات الجاذبة للسياح المحليين والوافدين، خلال عام 2023م؛ إذ استقبلت 38 مليون سائح، تليها الرياض، التي استقبلت 19.1 مليون سائح.

إيجاد مزيد من فرص العمل

وثمة تأثير كبير لنمو قطاع السياحة على عديد من القطاعات الأخرى وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، إذ تمثل السياحة حوالي 10% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، كما وصلت نسبة مساهمة السياحة، قبل جائحة كورونا، في الوظائف حول العالم إلى 10%.

وفيما يتعلق بدور السياحة في دعم الاقتصاد الوطني، فإن هذا القطاع يسهم في خلق مزيد من فرص العمل الجديدة للمواطنين، سواء في الفنادق والمطاعم أو في الشركات السياحية ووكالات السفر أو حتى في وسائل النقل، فضلاً عن قطاع الجملة والتجزئة، والذي يستفيد أيضًا من الطلب على المنتجات والسلع، وخاصةً المحلية منها، مثل: الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، ومن جهةً أخرى، فإن السياحة تسهم في زيادة الإيرادات الحكومية، من خلال الرسوم والضرائب السياحية.

وتظهر بيانات البنك المركزي المتعلقة بميزان المدفوعات، أن إيرادات السفر والسياحة وصلت في المملكة عام 2022م، إلى نحو 25.2 مليار دولار، وارتفعت عام 2023م إلى حوالي 36 مليار دولار، وذلك بعد أن تأثرت كثيرًا، خلال عامي (2020م

ارتفع إنفاق السياح الوافدين والمحليين في المملكة عام 2023م من 116.9 مليار ريال عام 2021م إلى 255.6 مليار ريال.

و2021م) بأزمة كورونا، فيما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة بالمملكة، حوالي 13 مليار ريال، خلال الربع الرابع لعام 2023م، وهو ما يمثل ارتفاعًا بأكثر من 16% مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه.

رفع إيرادات السياحة

ووفقًا لنائبة وزير السياحة، الأميرة هيفاء بنت محمد آل سعود، فإن المملكة تستهدف رفع إيرادات السياحة من حوالي 66 مليار دولار عام 2023م، إلى 85 مليار دولار عام 2024م، موضحةً أن مساهمة السياحة حاليًا في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 4.5%، ومن المستهدف أن تصل إلى 10% بحلول عام 2030م.

وفيما يتعلق بعدد الوظائف في القطاع السياحي بالمملكة، فقد ارتفع إلى 925 ألف وظيفة عام 2023م، وبلغت نسبة التوطين بالقطاع السياحي 26%، أما بالنسبة لقطاع الضيافة، فقد بلغت نسبة التوطين فيه 38%، كما وصلت النسبة نفسها في وكالات السفر إلى 36%، ووصل عدد الملتحقين الجدد بقطاع السياحة إلى 380 ألفًا خلال عام 2023م، فيما بلغ متوسط الرواتب في القطاع حوالي 6.4 ألف ريال.

وقد سعت الدولة إلى تطوير الوجهات والمواقع السياحية وتفعيلها، ورفع جاهزية البنى الأساسية السياحية، مع ضخ استثمارات كبيرة في مشروعات البحر الأحمر ونيوم والدرعية، وتطوير شبكة النقل والمواصلات، بما يشمل الطرق والقطارات والحافلات وحتى السفن والطائرات.

ومن جانب آخر، فقد تم الإعلان عن إصدار تأشيرة سياحية في سبتمبر 2019م، تتيح لحاملها من مختلف دول العالم زيارة المملكة لمدة عام على شكل زيارات متعددة، بشرط ألا تزيد مدة الزيارة الواحدة على 90 يومًا.

الكوادر البشرية وتنمية القدرات

وفيما يتعلق برفع كفاءة الكوادر البشرية وتنمية القدرات البشرية السياحية، فقد استهدفت وزارة السياحة تدريب 500 ألف منذ 2019م، وشهد عام 2023م فقط تدريب حوالي 100 ألف عبر عدد من البرامج التدريبية، أبرزها برنامج (رواد السياحة 2)، كما حصل حوالي 1500 شاب وشابة على تدريبات في عدد من الجامعات والمعاهد الدولية وجهات التعليم والتدريب السياحي الرائدة في سويسرا وبريطانيا وإسبانيا.

وبشكل متوازي مع تلك الجهود، أقرت المملكة منظومة التحسينات والتطوير للبيئة التنظيمية والتشريعية لقطاع السياحة، بما يسهم في تنمية السياحة الوطنية وجذب الاستثمارات لهذا القطاع، واستحدثت منظومة إدارية كبيرة، كان من بينها تدشين وإنشاء وتفعيل عدد من الجهات، وعلى رأسها، وزارة السياحة والهيئة السعودية للسياحة وصندوق التنمية السياحي ومجلس التنمية السياحي ومجالس التنمية السياحية في المناطق، فضلاً عن إنشاء مركز الاستدامة العالمي لقطاع السياحة.

وبرغم الجهود الكبيرة لتسريع نمو قطاع السياحة السعودي، إلا أن قطاع السياحة، شأنه في ذلك، مثل كافة القطاعات الاقتصادية حول العالم، تواجهه بعض التحديات الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي، هناك التحديات اللوجستية، مثل مدى توفر الفنادق ومستوى جودتها، وتوافر المطاعم ووسائل النقل.

ومع أن هناك جهود مبذولة لتطوير البنية التحتية السياحية في المملكة، إلا أن هناك ضرورة للاستثمار بكثافة في تطوير البنية التحتية السياحية، وخاصةً في المناطق الدينية والتراثية، بما في ذلك بناء الفنادق وتحديث المطارات والموانئ.

تحديات القطاع السياحي

وهناك تحديات أيضًا، تتعلق بعدم توافر الأيدي العاملة والكوادر البشرية، خاصة في قطاعي النقل الجوي والضيافة، وهما من القطاعات الأساسية الداعمة والشريكة لقطاع السياحة، ويرتبط بذلك إتقان اللغات الأجنبية، إذ إن عدم إتقان تلك اللغات في المنشآت السياحية يؤدي إلى صعوبة التواصل الفعال مع السائحين، وهو ما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة.

وتعد التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة، خلال فصل الصيف، تحديًا من نوع آخر، قد يؤثر على الرحلات والزيارات إلى عديد من المناطق السياحية، كما أن التغيرات البيئية قد تؤثر على التنوع البيولوجي في المحميات والبيئة الطبيعية وعلى السياحة البيئية. الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات للتكيف مع تلك التغيرات المناخية.

أما فيما يتعلق بالتحديات الخارجية، فتتمثل في التطورات الجيوسياسية في المنطقة، خاصةً أنه من المعروف، أن قطاع السياحة من القطاعات بالغة الحساسية تجاه أي توترات حول العالم أو في إقليم ما، وفي هذا الإطار يشير وزير السياحة، أحمد ابن عقيل الخطيب؛ في تصريح له في أبريل 2024م، أن العام المذكور يشهد عديدًا من التحديات لسوق السياحة العالمية من أهمها المخاطر الجيوسياسية، وإن كانت بعيدة عن تلك المخاطر، وكذلك الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة وتوقع تأخير تخفيضها من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نتيجة ارتفاع التضخم، وهو ما قد يؤثر على قطاع السياحة والسفر عالميًا.

كذلك، فإن التنافس الدولي في مجال صناعة السياحة، يُشكل تحديًا بارزًا في الإقليم، خاصةً مع تطور صناعة السياحة في دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، ومنها الإمارات وقطر وعمان، فضلاً عن مصر وتونس وتركيا.

وهناك عديد بالفعل من الإجراءات الحكومية، التي تم اتخاذها بهدف تعزيز السياحة، ومن المهم الاستمرار في تذليل الصعوبات التي تواجهها، ومن ذلك الاستمرار في تسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية.

ومن المهم أيضًا الاستمرار في توفير الكوادر البشرية المدربة وتأهيلهم من خلال برامج تدريبية وتطويرية، وكذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل وتحسين التجربة السياحية بالمملكة وتوفير المعلومات، من خلال تقديم عديد من الخدمات الإلكترونية وإنشاء مزيد من تطبيقات الهواتف الذكية الخاصة بإرشاد السياح وتسهيل إجراءات السفر والإقامة وحجز الفنادق وتنظيم الرحلات. ■

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

المهمة الاقتصادية ما بعد الانتخابات الأمريكية

أعلن رئيس الفيدرالي الأمريكي خفض نسب الفوائد بربع النقطة المئوية الأخيرة خلال عام 2024م لتصل نسب الفوائد إلى 4% إلا أن الأسواق اصطدمت بإعلان رئيس الفيدرالي بأن لا نية بخفض نسب الفوائد بأكثر من مرتين خلال العام القادم 2025م.

هذه الصدمة في الأسواق تعبر عن حالة من الخوف من عدم التزام الفيدرالي بالعودة بنسب الفوائد إلى مستويات 2% وبالتالي عدم التزام الفيدرالي بما اسماه بالهبوط الناعم للاقتصاد الأمريكي، ولعل فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" كان المؤثر الأكبر في هذا التغير في نبرة الفيدرالي الأمريكي.

الكثير من الوعود الانتخابية صاحبت فترة الترشح للرئيس "دونالد ترامب" إلا أن التنبؤ بما ستكون الانعكاسات الاقتصادية مهمة صعبة تتطلب النظر إلى عدد من المتغيرات التي قد تطرأ على الساحة الاقتصادية.

التساؤل الأهم في ذهن محللين الأسواق هو عن وعود الرئيس "ترامب" بفرض رسوم التعريفة على السلع والخدمات القادمة من خارج الاقتصاد الأمريكي بهدف تعزيز بيئة الأعمال في داخل الاقتصاد الأمريكي، وهل سيقوم الرئيس "ترامب" بفرض تعريفة عالية على السلع القادمة من الخارج تتسبب بتضخم أسعار السلع، وبالتالي تحول بين الفيدرالي وتخفيض نسب التضخم.

ومن جهة أخرى هل ستتسبب التعريفة الأمريكية بالتأثير في نسب نمو الاقتصادات العالمية الكبرى وبالتحديد الاقتصاد الصيني والأوروبي، فالصين من أهم محركات النمو الاقتصادي العالمي وحتى مع تراجع أداء القطاع العقاري والخدماتي في الصين إلا أن تعثر الاقتصاد الصيني سيسبب أزمة للاقتصاد العالمي ككل وخصوصًا التجارة العالمية التي هي في الأصل متأثرة بالاضطرابات الجيوسياسية في مناطق متعددة في العالم.

أما أوروبا ومنذ الأزمة الروسية الأوكرانية تراجعت كثيرًا في قدراتها التصنيعية، وبالتالي فأن أي فرض للرسوم على السلع الأوروبية ستضغط بشكل كبير على قدرة السلع الأوروبية على المنافسة، وهو ما سيضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الأوروبي المثقل بالأزمات والتوقعات المالية من بيوت الخبرة في دخول الاقتصاد الأوروبي في حالة ركود.

التساؤل الآخر في ذهن مراقبين الأسواق هو من أين وكيف سيحقق الرئيس "ترامب" النمو الموعود في ظل أرقام الدين التاريخية وميزان التجارة الأمريكي السالب والأزمات الاقتصادية التي تمر بها الاقتصادات الناشئة والمتقدمة.

وكيف ستتحرك آلة النمو العالمية في ظل ارتفاع اسعار موارد الطاقة العالمية بشتى أنواعها التقليدية وما يسمى بالخضراء خصوصًا إذا ما لاحظنا تعثر الكثير من أهداف خطط ما يسمى بتحولات الطاقة وخفض الانبعاثات.

أما المواد الأساسية وأسواق السلع فلا حلول سريعة قادرة على خفض مؤشرات السلع العالمية إلى مستويات محفزة لنمو نوعي وفعلي في الاقتصاد العالمي.

المشهد الاقتصادي الأمريكي والعالمي سيراقب وعن قرب شديد كل القرارات الرئاسية للرئيس ترامب وبالأخص المائة يوم الأولى وإمكانية حلحلة الملفات السياسية لدفع الاقتصاد العالمي إلى وتيرة تنموية تحفز القطاعات المالية والبنكية والعقارية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

هذه المعادلة تتطلب سياسة أمريكية قادرة على مراجعة المجالات الأفضل لتحركات الدولار الأمريكي في أسواق المال والأعمال بما لا يؤثر على قدرة الاقتصادات العالمية على مواكبة النمو الاقتصادي المستهدف.

وهذه المرحلة الدقيقة والمتشابكة تحد من قدرة الفيدرالي الأمريكي على صنع تصور واضح للمرحلة القادمة. ■

أسواق
التخزين

حاويات على الطريق!

الاقتصاد: هيئة التحرير

في عالم يتسم بالتغيرات السريعة والحاجة المتزايدة للتجارة العالمية، تلعب الحاويات دورًا محوريًا في تعزيز البنية التجارية للمملكة، التي تضم بدورها عديدًا من الموانئ التي تشكِّل نقطة ارتكاز رئيسة للتجارة الدولية بما يعزز من قدراتها اللوجستية، ويتماشى هذا التقدم مع الجهود الأوسع التي تبذلها المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030م، لتنويع الاقتصاد وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، حيث تدفع الاستثمارات في البنية التحتية البحرية والتكنولوجيا والشراكات الاستراتيجية هذا التحول، مما يعزز دور المملكة في طرق التجارة الدولية.

طفرات تنموية

ويقدر حجم سوق شحن الحاويات عالميًا بـ 119.68 مليار دولار أمريكي في عام 2024م، ومن المتوقع أن يصل إلى 145.70 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.07% خلال الفترة المتوقعة من (2024م إلى 2029م).

وقد كشفت بيانات الهيئة العامة للموانئ "موانئ"، عن نمو الحاويات الصادرة في المملكة بنسبة 19% خلال أغسطس 2024م، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، لتسجل 258.9 ألف حاوية، فيما سجلت الحاويات الواردة 261.3 ألف حاوية، محققة نموًا بنسبة 15%، مشيرة إلى أن البضائع المناولة بلغت 30.5 مليون طن، مقارنةً مع 24.1 مليون طن، بمعدل نمو بلغ 27%.

ويشهد قطاع الموانئ في المملكة قفزات كبيرة وغير مسبوقة، من حيث كفاءة الأداء التشغيلي العالية وتحقيق أرقام قياسية في المؤشرات الدولية ونمو خطوط الملاحة البحرية وزيادة الربط البحري مع دول العالم.

وسجل ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام زيادةً ملحوظة بنسبة 37.4% على أساس سنوي في مناولة الحاويات خلال النصف الأول من عام 2024م، مما يشير إلى نمو قوي في القطاع البحري، إذ شهد مناولة 1.53 مليون حاوية قياسية، ارتفاعًا من 1.11 مليون وحدة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفعت حاويات الترانزيت بنسبة 87.8% إلى 37.8 ألف حاوية من 20.1 ألف حاوية في عام 2023م، في الوقت الذي ارتفعت فيه الحاويات الصادرة بنسبة 39.1% إلى 624.7 ألف حاوية، في حين زادت السفن الواردة بنسبة 34.7%، كما نما إجمالي حجم البضائع بنسبة 28.7% إلى حوالي 25 مليون طن من 19.4 مليون طن في العام السابق.

وخلال العام الجاري، أطلق ميناء الملك عبدالعزيز عديدًا من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز بنيته التحتية، بما في ذلك الاستحواذ على 21 رافعة ساحلية وجسرية لاستيعاب السفن المتقدمة والأكبر حجمًا بكفاءة، فضلاً عن 80 شاحنة كهربائية من خلال شراكة بين الشركة السعودية العالمية للموانئ و"ساني جلوبال"، مما جعله أكبر ميناء في الشرق الأوسط بمثل هذا الأسطول، كما قام بتوسيع حركته التجارية بإطلاق 6 خدمات شحن جديدة بالتعاون مع خطوط دولية كبرى، حيث تم تكريمه بجائزة "ميناء العام" في حفل توزيع جوائز "شيب تيك" الدولية، مما يسلط الضوء على دوره المحوري في المشهد اللوجستي والنقل في المنطقة.

> **الإصلاحات التنظيمية وتدابير التجارة وممارسة الأعمال جعل المملكة هدفًا لشركات الحاويات الدولية.**

> **المملكة في المركز 16 عالميًا في مؤشر مناولة الحاويات و38 في مؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية.**

مركز لوجستي

وفي أغسطس الماضي، أعلنت شركة "إيه بي مولر ميرسك" والهيئة العامة للموانئ عن افتتاح أكبر مجمع لوجستي لشركة ميرسك في الشرق الأوسط في

ميناء جدة الإسلامي، وذلك على مساحة 225 ألف متر مربع، وباستثمارات تبلغ 250 مليون دولار، حيث تعد أكبر منشأة لوجستية وخدماتية في موقع واحد في الشرق الأوسط.

ويؤكد مختصون أن منطقة ميرسك اللوجستية ستسهم في خدمة وتطوير دعم النشاط الاقتصادي في المملكة وتقديم خدمات لوجستية عالية الكفاءة لدعم حركة التجارة والتصدير إلى الأسواق الخارجية وتعزيز عمل سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية.

ويؤكد الخبير البريطاني، "جاري هوارد"، أن المملكة حددت أهدافًا طموحة لقطاع الموانئ، مشيرًا إلى أن تطوير قطاعي النقل البحري واللوجستي يعد ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وهي سلسلة من الطموحات الوطنية لتحسين وتنويع الاقتصاد وترسيخ مكانتها كمركز لوجستي عالمي، ضمن رؤية المملكة 2030م.

نمو السوق

وأشادت تقارير دولية باستراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبعها المملكة، والتي أدت إلى زيادة الأنشطة التجارية وتطوير البنية التحتية اللوجستية لدعم حركة البضائع وسوق الحاويات محليًا ودوليًا، مشيرةً إلى أن الموقع الاستراتيجي للمملكة عند مفترق طرق أوروبا وآسيا وإفريقيا يجعلها مركزًا لوجستيًا رئيسًا في المنطقة، مما يسهل تدفقات التجارة بين هذه القارات.

وأضافت أن نمو الصناعات مثل التجارة الإلكترونية وتجارة التجزئة والتصنيع يدفع الطلب على خدمات الشحن والخدمات اللوجستية لنقل البضائع بكفاءة وموثوقية عبر سلاسل التوريد، ومع استمرار المملكة في الاستثمار في تعزيز قدراتها اللوجستية وتسهيل التجارة، فمن المتوقع أن تشهد صناعة الشحن والخدمات اللوجستية بشكل عام وقطاع الحاويات بصورة خاصة نموًا مستدامًا، مما يوفر فرصًا لمقدمي الخدمات اللوجستية وشركات الشحن وشركات النقل لتوسيع عملياتها والإسهام في أهداف التنويع الاقتصادي في المملكة.

وأوضحت أن نمو سوق حاويات الشحن والخدمات اللوجستية في المملكة مدفوع بمبادرات الاستثمار في البنية التحتية والتنمية التي تهدف إلى تحسين شبكات

"المملكة تستهدف إنتاج 40 مليون حاوية نمطية ومضاعفة سعة الشحن الجوي بحلول عام2030م.

النقل والموانئ والمرافق اللوجستية، إذ أطلقت الحكومة عديدًا من مشاريع ومبادرات البنية التحتية لتعزيز الاتصال والكفاءة، بما في ذلك تطوير الموانئ والمطارات والسكك الحديدية وشبكات الطرق، حيث تسهم مشاريع مثل ميناء الملك عبدالله وخط سكة حديد الرياض-الدمام وتوسيع الطرق السريعة والمطارات الرئيسة في تحسين تدفق البضائع وخفض تكاليف النقل للشركات العاملة في المملكة.

وأشارت التقارير الدولية أيضًا إلى أن المملكة قامت بعديد من الإصلاحات التنظيمية وتدابير تسهيل التجارة التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الجمركية، والحد من الحواجز التجارية، وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية، حيث نفذت إصلاحات لتبسيط عمليات التخليص الجمركي، وتنفيذ أنظمة التوثيق الإلكتروني، وتحسين كفاءة الحدود، وتقليل أوقات العبور وتكاليف المعاملات للمستوردين والمصدرين، مما جعلها هدفًا رئيسًا للمستثمرين والشركات الدولية الرائدة في مجال الحاويات والخدمات اللوجستية.

ومن أهم التطورات التي شهدتها المملكة خلال الفترة الماضية، إعلان شركة "فُلك للخدمات البحرية"، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، عن استحواذها على أولى سفن الحاويات التي أطلقت عليها اسم "فُلك جدة"، المتخصصة في نقل الحاويات، بسعة 1868 حاوية نمطية، فضلاً عن توقيع الخطوط الحديدية "سار" عقدًا مع شركة الشحن البحري "ميرسك"، بهدف زيادة أعداد الحاويات المنقولة عبر القطارات بين الميناء الجاف بالرياض وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام.

وأعلنت الهيئة العامة للموانئ، أنها عززت القطاع البحري واللوجستي والموانئ في المملكة بمشاريع استثمارية بلغت قيمتها نحو 17 مليار ريال (4.5 مليار دولار) خلال عام 2023م، مشيرةً إلى أنها حققت تقدمًا

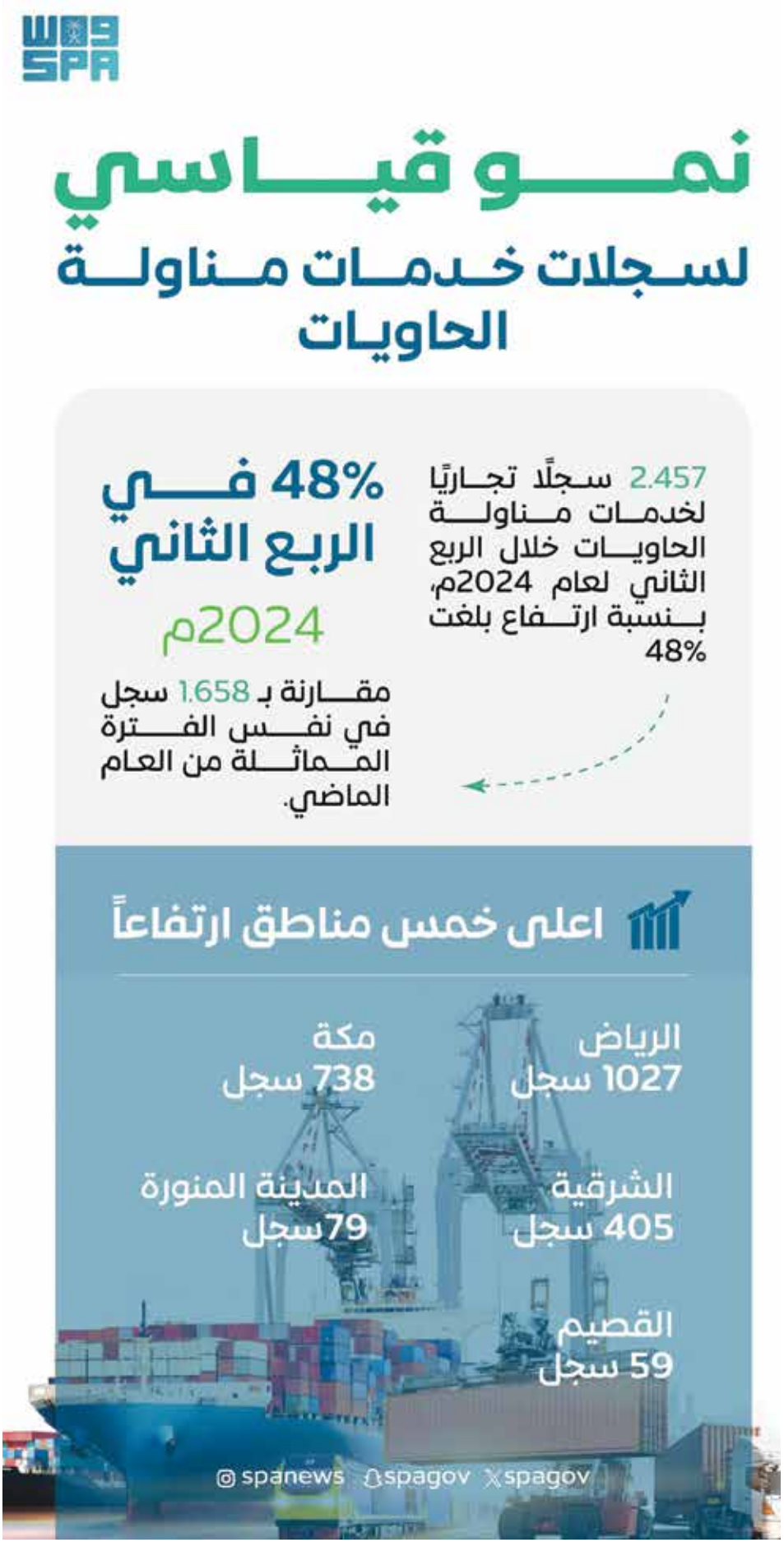

ملحوظًا في مختلف المؤشرات الدولية، خاصة فيما يتعلق بمناولة الحاويات وكفاءة الخدمات اللوجستية.

وقفزت المملكة ثمانية مراكز في مناولة الحاويات، لتصل إلى المركز السادس عشر من بين أكبر 100 ميناء في العالم، كما تقدمت 17 مرتبة لتصل إلى المركز 38 من بين 160 دولة في مؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية، الذي يصدره البنك الدولي.

وحققت السجلات التجارية لخدمات مناولة الحاويات ارتفاعًا بنسبة 48%، خلال الربع الثاني لعام 2024م، مسجلة 2457 سجلاً، مقارنةً مع 1658 سجلاً في الفترة نفسها من العام الماضي، بحسب النشرة الربعية لقطاع الأعمال التي تصدرها وزارة التجارة.

40 مليون حاوية

وأشار الخبير الأمريكي في مجال اللوجستيات والنقل البحري، "ستيورت تود"، إلى أن استراتيجية النقل والخدمات اللوجستية في المملكة تستهدف استثمار حوالي 133 مليار دولار، لتعزيز قدراتها في مجال النقل المتعدد الوسائط واللوجستيات، مشيرًا إلى أن قطاع النقل البحري يشهد مشاريع واسعة النطاق لتحديث الموانئ ومحطات الحاويات والشحن الحالية، وتطوير موانئ جديدة وإدخال طرق تجارية جديدة، بهدف مضاعفة إنتاج الحاويات السنوي في البلاد بأكثر من أربعة أضعاف إلى 40 مليون حاوية نمطية بحلول عام 2030م، وكذلك مضاعفة سعة الشحن الجوي إلى 4.5 مليون طن على الأقل.

وبحسب "جون مانرز بيل"، الرئيس التنفيذي لشركة "ترانسبورت إنتليجنس"، وهي شركة بريطانية متخصصة في النقل والخدمات اللوجستية، فإن المملكة تشهد طلبًا متزايدًا على الخدمات اللوجستية من مصنعي السلع الاستهلاكية، وبالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالنقل، سيؤدي هذا أيضًا إلى طلب قوي على مرافق تخزين بسعات أكبر بشكل يخدم سوق الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية.

وأضاف: "تتمتع المملكة بالموارد والطموح اللازمين لتصبح مركزًا إقليميًا وعالميًا رئيسًا على مدى العقد المقبل، فهي قناة للتجارة بين بعض أسرع الأسواق نموًا في آسيا وإفريقيا، فضلاً عن خدمة بقية الشرق الأوسط وأجزاءً من أوروبا، كما تمنح سوقها المحلية والتصديرية الكبيرة ميزة على الموانئ المحورية الأخرى في المنطقة والتي تركز بشكل كبير على الشحنات العابرة".

ويمكن التأكيد على أن سوق الحاويات والخدمات اللوجستية تقدم فرصًا كبيرة للاعبين الدوليين، حيث تعد المملكة مركزًا رئيسيًا لطرق التجارة الواسعة التي تدعمها البنية التحتية ذات المستوى العالمي، وفي هذا السياق، ذكر "هاكان لانفريدي"، عضو مجلس الإدارة التنفيذي في مجموعة "دوسمان" العالمية لإدارة المرافق: "بالنسبة لشركات الخدمات اللوجستية الدولية، تقدم التطورات التي تشهدها المملكة فرصًا مربحة لإنشاء أو توسيع العمليات، والاستفادة من الأحداث العالمية الكبرى والحاجة المتزايدة إلى حلول سلسلة التوريد المتقدمة"، مؤكداً أن قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة يرسم مسارات جديدة في قطاع التجارة العالمي. ■

افتتاح أكبر مجمع لوجستي لشركة ميرسك في الشرق الأوسط في ميناء جدة الإسلامي

"فُلك جدة"، متخصصة في نقل الحاويات، بسعة 1868 حاوية نمطية

أسواق
الكربون

الكربون.. "أزمة ثقة"

الاقتصاد - هيئة التحرير

ثمة شركة أمريكية تدعى "إيه إي إس" كانت تخطط عام1988م لبناء محطات طاقة صغيرة تعمل بالفحم في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، لتقوم ببيع الكهرباء إلى شركات المرافق المحلية، ولكن الرئيس التنفيذي للشركة حينها "روجو سانت"، كان قلقًا بشأن تغير المناخ، لذا أطلقت الشركة أول مشروع لزراعة الأشجار في غابات الهيملايا، لتعويض ما تنتجه من انبعاثات، لتعد هذه هي البداية الحقيقية لظهور أسواق الكربون الطوعية.

وكانت أسواق الكربون الطوعية (أداة تمويل رئيسة في مكافحة تغير المناخ على مستوى العالم) قد تعرضت لهزةٍ عنيفة خلال العامين الماضيين، كما تعاني حاليًا مما يمكن وصفه بـ "أزمة ثقة"، يصاحبها انخفاض كبير في السيولة والطلب، بعد أن شهدت نموًا هائلاً خلال الفترة (2019م-2021م)، يأتي ذلك، في الوقت الذي تكافح فيه كافة دول العالم آثار التغيرات المناخية، وتتبنى خططًا وبرامج للتخفيف والتكيف معها.

الائتمان الكربوني

وقفز الائتمان الكربوني الطوعي بنسبة 86% في عام 2021م مقارنةً بعام 2019م، وتم تغذية هذا الارتفاع من خلال التزامات الشركات المتزايدة بتحقيق الانبعاثات الصفرية، والتوقعات المتفائلة بشأن حجم السوق المحتمل، فعلى سبيل المثال، تعهد "سيتي بنك"، أكبر المصارف في العالم، بالوصول إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول عام 2050م، مع استخدام أرصدة الكربون لمعالجة هذه الانبعاثات، كما تعهدت شركة "فايزر" الطبية، إحدى أكبر شركات الأدوية الحيوية في العالم، بتحقيق انبعاثات صفرية صافية بحلول عام 2040م، وكذلك تخطط شركة "باسيفيك غاز آند إلكتريك"، وهي أكبر شركة مرافق في الولايات المتحدة، بالوصول إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول عام 2040م، مع تقليل انبعاثات النطاقين (1 و 2) بنسبة 50% عن مستويات عام 2015م بحلول عام 2030م.

ومع ذلك، فقد شهد عام 2022م، تباطؤًا حادًا في نمو سوق الكربون الطوعي، وهو الاتجاه الذي استمر حتى عام 2023م، وقد أسهمت عوامل مختلفة، بما في ذلك التعقيد المتزايد لآليات السوق ودور أرصدة الكربون في استراتيجيات الاستدامة الأوسع، في هذا التراجع، حيث انسحب عديد من الشركات البارزة، مثل "شل" و"نستله" و"إيزي جيت" و"فورتيسكو ميتالز جروب"، من هذه السوق، بسبب ما يمكن تسميته بالشكوك المتزايدة حول فعالية هذه المشاريع، فضلاً عن المخاوف بشأن فوائدها المناخية الفعلية واتهامات التضليل البيئي.

هنري فرنانديز

قطرة في محيط

وعلى الرغم مما ما قدَّمته أسواق الكربون من تمويل للبلدان الأقل نموًا عام 2023م، إلا أنه كان محدودًا ويمكن وصفه

"تعرضت أسواق الكربون لهزة عنيفة خلال العامين الماضيين وتوقعات بالتعافي خلال السنوات المقبلة.

"العالم بحاجة إلى استثمارات بقيمة 90 مليار دولار إضافية في مشاريع ائتمان الكربون بحلول2030م.

"توقعات بأن تلعب أسواق الكربون دورًا محوريًا في تسريع التحول الاقتصادي العالمي نحو مستقبل أكثر استدامة.

بـ "القطرة في المحيط"، حيث بلغت قيمته 403 ملايين دولار فقط، أي 1% من إجمالي المساعدات الإنمائية الثنائية وأقل بكثير من التريليون دولار المطلوبة سنويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م، وكان "بنك أوف أمريكا"، قد حذَّر من نقص شديد في السيولة، مشيرًا إلى هبوط حجم سوق الكربون الطوعية، بأكثر من 20%، مسجلاً 723 مليون دولار فقط.

وفي السياق نفسه، دعت غرفة التجارة الدولية إلى ضرورة وضع ضوابط صارمة لحوكمة وشفافية أسواق الكربون الطوعية، وتوسيع نطاقها، كأدوات أساسية للحد من الانبعاثات وتوجيه الموارد المالية إلى العمل المناخي، وخاصة في المناطق المعرضة للخطر، مشيرةً إلى أنه مع تسعير 24% فقط من الانبعاثات العالمية حاليًا، يمكن أن تلعب هذه الأسواق دورًا رئيسًا في سد فجوة التمويل الحاسمة للحفاظ على أهداف اتفاقية باريس.

90 مليار دولار

وتساعد أسواق الكربون الطوعية الشركات والحكومات على تعويض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال شراء أرصدة الكربون الطوعية، إذ لا تدعم هذه الأسواق خفض الانبعاثات فحسب، بل توجه أيضًا موارد مالية كبيرة إلى مشاريع الاستدامة.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة "إم إس سي آي" الأمريكية المتخصصة في مؤشرات الأسواق، "هنري فرناندیز"، أن العالم يحتاج إلى 90 مليار دولار إضافية من الاستثمار في مشاريع ائتمان الكربون بحلول عام 2030م، للوصول إلى هدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الكوكب بمقدار 1.5 درجة، مشيرًا إلى أن الشركات التي تستخدم كميات كبيرة من الائتمان الكربون، في المتوسط، تزيل الكربون بمعدل ضعف الشركات التي لا تستخدمه، وذلك وفقًا لأبحاث أجريت على نحو 4 آلاف شركة عالمية.

معايير جديدة

وصادقت نحو 200 دولة، على هامش مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون 2024م، الذي عقد في أذربيجان، على معايير جديدة للأمم المتحدة لأسواق الكربون الدولية، في خطوة اعتبرها مختصون، بأنها تمهد الطريق نحو السماح للدول بتداول أرصدة الكربون، بعد ما يقرب من عقد من المناقشات المُعقدة، وقالت مؤسسة "كاربون ماركيت ووتش"، على لسان "جيل دوفراسن"، "إن هذا يجعل النظام أقرب خطوة كبيرة إلى الوجود الفعلي في العالم الحقيقي".

كما أشارت الخبيرة البريطانية في قضايا البيئة، "ماري كيمبلاي"، إلى أن هذه المعايير الجديدة المدعومة من الأمم المتحدة، من شأنها تمكين الشركات والحكومات من بيع وشراء تصاريح الكربون (يتضمن التصريح الواحد إزالة أو منع طن من ثاني أكسيد الكربون)، وبالتالي ستكون سوق أكثر جاذبية

من السوق الطوعية الحالية، مشيرةً إلى أن هذه الخطوات يمكن أن تفتح المجال لتدفقات استثمارية بقيمة 250 مليار دولار سنويًا.

منصة شهادات الكربون

وبعد يومٍ واحدٍ من إقرار المعايير الجديدة، وفي حدث يُمكن وصفه بـ"التاريخي"، أعلنت المملكة عن إطلاق منصة تداول شهادات الكربون، على هامش مشاركتها في مؤتمر المناخ، من خلال طرح 2.6 مليون طن من أرصدة الكربون، بما يمثل دعمًا قويًا لأهداف المملكة في تحقيق الحياد الصفري، وذلك بمشاركة 22 شركة محلية ودولية، بما في ذلك بعض الشركات التابعة لشركة أرامكو السعودية وشركة البتروكيماويات "سابك" و"ريد سي جلوبال"، وتتضمن هذه السلة مجموعة متنوعة من 17 مشروعًا للمناخ في جميع أنحاء العالم، معظمها في البلدان النامية في الجنوب العالمي مثل بنجلاديش والبرازيل وإثيوبيا وماليزيا وباكستان وفيتنام.

وأشاد الخبير البريطاني في أسواق الطاقة العالمية، "سيريل ويدرشوفن"، بإطلاق منصة تداول شهادات الكربون، وأشار إلى أنها تعد استكمالاً لخطوات المملكة الرائدة في هذا المجال، ومن أبرزها تأسيس شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية عام 2022م، بملكية 80% لصندوق الاستثمارات العامة، و20% لمجموعة تداول القابضة، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الشركة واللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة في أكتوبر 2024م، في إطار مساعيها لدعم جهودها للحد من الانبعاثات الكربونية، مشيرًا إلى أن المملكة لديها كافة الإمكانات التي تؤهلها لتكون واحدة من أكبر أسواق الكربون الطوعية في العالم بحلول عام 2030م.

وأضاف "ويدرشوفن"، قائلاً: "بالنسبة لأسواق الكربون العالمية، فإن خطوة المملكة تشكل دفعة كبيرة، خاصة وأن الرياض تتبنى دائمًا نهجًا طويل الأجل ولا تبحث عن مكاسب سريعة".

ومن المتوقع أن الخطوات التي تتخذها المملكة وغيرها من دول الشرق الأوسط، أن تدفع نمو سوق الكربون الطوعي بشكلٍ كبير خلال السنوات المقبلة، وسط توقعات بأن تحقق سوق الائتمان الطوعي للكربون معدل نمو سنوي مركب بنسبة حوالي 35% خلال الفترة (2024م - 2030م)، مرهونة بتطبيق المعايير الجديدة التي ترعاها الأمم المتحدة، وخطط الشركات بتحقيق انبعاثات صفرية صافية.

فرص استثمارية

وتقدم أسواق الكربون فرصًا استثمارية كبيرة، لا تقتصر على الحوافز الاقتصادية لخفض الانبعاثات فحسب، لكنها تمتد إلى تشجيع الشركات على الاستثمار في مجالات البحث والابتكار، لتقديم حلول مبتكرة لخفض الانبعاثات، فضلاً عن تقديم حوافز لزيادة الاستثمارات في المجالات البيئية واستعادة التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، والانخراط في مشروعات "تعويض الكربون".

وأوضح مدير المحافظ الاستثمارية بشركة "لومبارد أوديير لإدارة الأصول"، "كالوم لي"، أن أسواق الكربون ستستمر في التوسع على مدى السنوات القادمة، خاصةً في الأسواق الجديدة والناشئة، ومن المتوقع أن تشهد زيادة في الحجم بمقدار ستة أضعاف حتى عام 2030م، معربًا عن اعتقاده بأن توسع هذه الأسواق يقدم فرصًا كبيرة للمستثمرين، نظرًا لأن هذه الأسواق الجديدة ستفرض حدودًا أكثر تقييدًا للانبعاثات، مشيرًا إلى أن أسواق الكربون ستلعب دورًا محوريًا في تسريع التحول الاقتصادي العالمي نحو مستقبل أكثر استدامة، لافتًا إلى أن أسعار الكربون في الأسواق الرئيسة كانت واحدة من أكثر فئات الأصول ربحية على مدى السنوات الخمس الماضية. ■

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

هل مشروعك استراتيجي؟

استفاد قطاع الأعمال من الصناديق التنموية الحكومية لعقود من الزمن، وأفاد الاقتصاد السعودي عبر المشاريع التي نفذها خاصة في مراحل تأسيس وانطلاق القطاعات نحو العمل المؤسسي ولعل أكثر أو أشهر القطاعات التي استفادت وأفادت هي الصناعة، والزراعة، والعقار عبر صناديقها المتخصصة، وبالطبع هناك الفائدة الاجتماعية لبنك التنمية الاجتماعية.

اليوم ارتفع عدد الصناديق والبنوك التنموية تحت مظلة صندوق التنمية الوطني لتصبح 12 صندوقًا وبنكًا، وتمت إضافة ستة صناديق وبنوك جديدة خلال السنوات القليلة الماضية ليقوم التمويل التنموي بدور أساسي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم التنمية الوطنية وفقًا لرؤية السعودية 2030م التي رفعت مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية في المملكة وتعزيز استدامتها لتحقق الأهداف التي تخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية، وليصبح صندوق التنمية الوطني أحد ركائز الانفاق التحولي وكفاءة الانفاق التي تضمنتهما رؤية السعودية 2030م، ويقوم الصندوق بالإشراف على التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، مما يجعله يلعب دورًا مهمًا في ضمان الاستثمار الأمثل لرأس المال وتوظيفه في مشاريع مستدامة وذات أثر واعد.

من هذا نستنتج أن دور الصندوق هو دعم تمويل مشاريع استراتيجية تتماشى مع أهداف رؤية 2030م، فما هو المشروع الاستراتيجي الذي يمكنك أن تضع عينك عليه في المستقبل كرجل أعمال؟

لنأخذ جولة بحث لنتثقف سويًا حول هذه المفاهيم، فمما قرأت ومما رأيناه يتحقق منذ العام 2016م، الذي انطلقت فيه الرؤية فإن المشاريع الاستراتيجية هي تلك التي ترتبط بروابط واضحة مع الأهداف الاستراتيجية للرؤية ككل، أو للقطاعات الجديدة والواعدة التي ركزت عليها الرؤية والتي من أجلها زادت وطورت منظومة التمويل التنموي لتشمل هذه القطاعات، مثل صندوق التنمية الثقافي والسياحي، وصندوق البيئة التحتية الوطني، وصندوق الفعاليات الاستثماري، هذه الروابط يجب أن تعني بأن المشاريع الاستراتيجية يجب أن تعمل فعليًا لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في استراتيجيات هذه القطاعات.

عندما تسمع مصطلح "الانفاق التحولي" فالمقصود به الانفاق على برامج التحول في رؤية 2030م، وهدفه تحقيق كفاءة الإنفاق في الجهات الحكومية، والارتقاء بجودة المشروعات والأصول والمرافق، وتخطيط البنية التحتية، والبرامج والمبادرات والعمليات التشغيلية الممولة من الميزانية العامة للدولة، ومتابعة تنفيذ تلك الجهات للبرامج والمبادرات الخاصة بها بما يحقق أهداف الرؤية.

أما كفاءة الانفاق فهي تعني – وفق ما اتفق عليه معظم المتخصصين – الوصول إلى أفضل المخرجات بأقل التكاليف مع المحافظة على مستوى أداء مرتفع ومستوى جودة للخدمات المقدمة، وذلك من خلال التركيز على ترسيخ مبدأ تعظيم العائد والانفاق بفاعلية وكفاءة، والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

بالطبع هناك مشاريع تعتبر استراتيجية للشركات أو المجموعات أو الأسماء التجارية التي تملكها كونها تمثل نقلة تقنية جديدة، أو توسعًا مدروسًا، أو مواصلة للاحتفاظ بحصتها السوقية أو زيادتها، وهذه في الغالب يكون تمويلها موزعًا بين التمويلات الذاتية، أو عبر الصناديق المتخصصة الأولى أو القديمة – إن صحت العبارة – إن كانت تناسب معاييرها التي تجددت مع الرؤية.

ما أريد إيصاله هو أن المستثمرين الجدد في القطاعات الواعدة، أو الشركات ومجموعات الأعمال التي ترغب في دخول القطاعات الواعدة سيكون عليها قبل التواصل مع صناديق وبنوك التنمية الخاصة بهذه القطاعات التأكد من إجابة السؤال: هل المشروع استراتيجي؟ ويرتبط بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية المعلنة لكل قطاع؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهذه الخطوة الأهم بعد دراسات الجدوى والأثر المتوقع من المشروع، وهي التي تزيد من فرص استفادة قطاع الأعمال من منظومة التمويل التنموي الجديدة والمتطورة في المملكة.

مخاطر جديدة على الاقتصاد العالمي دخلت على الخط.. ما هي؟

تحليل جو الهوا

مع التطورات المتسارعة في الفترة الأخيرة برزت بعض المخاطر الجديدة التي ممكن تشكل تهديدًا على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى بعض المخاطر القديمة والتي ارتفع تأثيرها مع هذه التطورات، وهذه المخاطر تأتي من التوترات العسكرية في القارة الآسيوية وأيضًا من الحرب الروسية الأوكرانية.

هذا من الجانب العسكري، ولكن أيضًا هناك بعض الإشارات التي تأتي من كبار المستثمرين في أسواق الأسهم، وأيضًا هناك المخاطر الجديدة لمعدلات التضخم والتي كثر الحديث عنها في الفترة الأخيرة، عدا عن ذلك لا يجب أن ننسى ارتفاع الدولار هذه السنة وهل نحن سنكون أمام مرحلة من "الدولار القوي" تستمر لفترة مهمة وبالتالي كيف سيكون تأثير كل ذلك على أرباح الشركات، وعلى منطقة اليورو، وعلى التنافس، وعلى حركة التجارة العالمية، وبالطبع على أسواق الأسهم.

بداية سنكون مع "وارن بافيت" أفضل مستثمر في العالم، حاليًا يحتفظ بكمية كبيرة من النقد، تصل إلى حوالي 325 مليار دولار، مما زاد من التساؤلات حول ما إذا كان يريد، أن يمرر رسالة معينة أو تحذير، حول المغالاة في التقييمات الحالية لأسعار الأسهم.

وأكثر من ذلك استمر "بافيت" في تقليص حصته في شركة أبل والتي تُعدُّ الاستثمار الأكبر في محفظته وشكلت في وقت من الأوقات أكثر من 60% من قيمة استثماراته.

ومن الملاحظ أيضًا أن شركة "بافيت" "بيركشاير هاثاواي" ما زالت مراكزها تسجل بيع صافي على الأسهم يعني تبيع أكثر مما تشتري، وذلك للربع الثامن على التوالي وهذا ما يؤدي ما إذا كان "بافيت" لا يوجد شركة حاليًا للاستثمار الطويل الأجل حسب مواصفاته الشهيرة.

والسؤال المهم هل "بافيت" مع تردده في عمليات شراء كبيرة يعتقد أنه سيكون بعض التصحيح المهم، وبالتالي يدخل كالمعتاد مستفيدًا من حجم الكاش الكبير الذي في متناوله.

"وارن بافيت" ومع عمره الطويل 94 سنة، والذي مر عليه عدد كبير من الأزمات الاقتصادية، والانهيارات في سوق الأسهم، والحروب، والأزمة العالمية في عام 2008م، والتي حقق فيها صفقات كبيرة في شركات كبيرة وبنوك أمريكية، وكانت هذه الأزمة فرصة استطاع فيها أن يطبق مفاهيمه للاستثمار، وهي عندما تنهار الأسواق يلجأ إلى الشركات القوية، والتي انخفضت قيمتها بشكل دراماتيكي، وبالتالي تصبح مغرية جدًا بالنسبة لاستراتيجيته المعتمدة.

ومن الأزمة العالمية إلى أزمة كورونا، والتي شهدت انهيارًا كبيرًا في الأسواق، فمثلاً مؤشر "الداو جونز الصناعي"، والذي انهار 11 ألف نقطة ثم عاد ومحا جميع خسائره، وهنا أيضًا حقق "بافيت" صفقات كبيرة مستفيدًا من حالة الهلع التي أصابت الأسواق.

عدا عن تواجده الدائم خلال الصدمات التي تضرب الأسهم، من المصادفة أنه حتى أبصر النور خلال فترة الكساد العظيم 1929م، فهو من مواليد عام 1930م، يُذكر أن شركة "بيركشاير هاثاواي" أصبحت أول شركة أمريكية خارج قطاع التكنولوجيا تتجاوز قيمتها السوقية تريليون دولار.

ومن المخاطر التي تلفت اهتمام كبار المستثمرين، هو هل ستعود معدلات التضخم إلى الارتفاع؟ وإذا حصل مفاجآت قوية من العيار الثقيل في البيانات والأرقام الجديدة، فماذا ستكون ردة فعل الفيدرالي الأمريكي بخصوص خريطة الطريق؟ وعلى رغم التأكيدات القوية التي أعلنها الحاكم "جيروم" بأول في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة الأخير، عدا عن مخاطر التضخم الجديدة هناك تصاعد في التوترات العسكرية في آسيا إن كان على جبهة الصين وتايوان أو على جبهة كوريا الشمالية واليابان، والتطورات المتسارعة التي تحصل وتأثيرها على الأسواق.

أما في أوروبا الجبهة الروسية الأوكرانية تبقى الخطر الأكبر على الأسواق الأوروبية، ولذلك نرى أن الأسهم الأوروبية تتخلف عن وول ستريت في الارتفاعات القوية وخصوصًا أن أوروبا تفتقر إلى أسهم تكنولوجيا أوروبية كبيرة عكس الولايات المتحدة التي يوجد فيها كُبرى هذه الشركات، وأيضًا تقود الارتفاعات بشكل خيالي ويكفي أن نرى بسهولة ما حصل في القيمة السوقية لشركة "إنفيديا" والتي تحولت من شركة صغيرة قيمتها السوقية عند 2 مليار دولار في عام 2004م إلى شركة عملاقة فوق 3 تريليونات دولار إلى أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية مؤخرًا وذلك خلال 20 سنة.

عامل آخر بدأ يلفت الأنظار، وهو قد يكون هناك مرحلة جديدة من دولار قوي في المرحلة المقبلة، وبالتالي تأثير ذلك على نتائج أعمال الشركات الأمريكية وأيضًا هناك القفزات المهمة التي سجلتها العملة الخضراء مقابل عملات الدول الكبرى، مثل: اليوان الصيني، والين الياباني، واليورو، وعدا عن عملات الدول التي ممكن أن تتلقى رسوم جمركية تدهورت بقوة في المرحلة السابقة.

ولا ننسى أيضًا عملات الدول الناشئة وإذا حصل ارتفاع كبير في قيمة الدولار مقابل هذه العملات ممكن الارتفاع يؤدي إلى مشكلات واضطرابات اجتماعية في هذه الدول التي لا تملك احتياطيات كبيرة تستطيع الدفاع عن عملاتها مقابل حركة الدولار القوية، وبالتالي تصبح كلفة الواردات عالية، وتستنزف أيضًا مزيدًا من هذه الاحتياطيات، عدا عن ذلك ممكن أيضًا أن تظهر عوامل جديدة بسبب ردة الفعل على التهديدات المذكورة، نراقب ونرى. ■

كريبيتف

الكهرباء

كهرباء الطوب!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في إطار مساعي كافة دول العالم إلى مستقبل مستدام للطاقة، يعد دمج المصادر المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في شبكة الكهرباء أمرًا بالغ الأهمية، إذ تعاني هذه المصادر، على الرغم من وفرتها ونظافتها، من الانقطاع، حيث لا تتوفر دائمًا عند الحاجة إليها، لذا برزت في الآونة الأخيرة نجوم صاعدة لديها القدرة على تخزين الطاقة الحرارية، ومنها الطوب، حيث يستخدم هذا النوع المبتكر من البطاريات، طوبًا مصممًا خصيصًا قادرًا على تحمل درجات الحرارة القصوى، بحيث يمكنه بعد ذلك إطلاق الحرارة المخزنة بمرور الوقت لتوليد الكهرباء، مما يوفر حلاً لتخزين الطاقة قابلاً للتطوير وفعالاً من حيث التكلفة.

تقنية تخزين الكهرباء في طوب روندو إنرجي

الإبداع البشري

وأعلنت شركة "روندو إنرجي" الأمريكية، عن نظام رائد للبطاريات الحرارية، والذي يستخدم عناصر التسخين الكهربائية لتحويل الكهرباء إلى حرارة عالية مخزنة داخل آلاف الأطنان من الطوب، بحيث يمكن لهذه البطاريات التي تصل درجة حرارتها إلى 1500 درجة مئوية، توصيل الهواء الساخن أو البخار لتشغيل مجموعة واسعة من العمليات الصناعية، مما يسهم في خفض انبعاثات الكربون وتكاليف الإنتاج بشكلٍ كبير.

وتعد الابتكارات التي تقدمها "روندو إرنرجي" وغيرها، بمثابة خطوات كبيرة إلى الأمام لمعالجة تحديات قطاع الطاقة المتجددة، من خلال توفير حلول قابلة للتطوير وفعالة لتخزين الطاقة، من شأنها تمهيد الطريق لمزيد من تبني المصادر المتجددة، مما يسهم في الحد من الانبعاثات الكربونية العالمية، فبينما يواصل العالم البحث عن حلول للطاقة المستدامة، فإن التقدم في تخزين الطاقة الحرارية يمثل شهادة على الإبداع البشري والسعي الدؤوب لتحقيق مستقبل أنظف وأكثر استدامة.

ووقعت شركة "أرامكو السعودية" مذكرة تفاهم في مايو الماضي، مع "روندو إنرجي"، لإجراء دراسات هندسية بشأن إمكانية استخدام "البطاريات الحرارية" لتقليل الانبعاثات في منشآت "أرامكو"، بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الشركتان التعاون في إجراء بحث للاستفادة من تطبيقات أخرى محتملة لتكنولوجيا "روندو"، مثل إنتاج الهيدروجين، واحتجاز الكربون وتخزينه، ومشاريع التقاط الهواء المباشر.

وأعلنت الشركة الأمريكية في أغسطس 2023م، عن نجاحها في الحصول على تمويل بقيمة 60 مليون دولار، لتطوير بطارية حرارية، يمكن استخدامها على نطاق واسع في تخزين الكهرباء، بدعم من شركة "مايكروسوفت" الأمريكية و"أرامكو السعودية" ومجموعة "ريو تينتو" الأسترالية.

بطاريات الطاقة الحرارية

وتعمل البطارية الحرارية في البداية، بتقنية للحصول على الكهرباء من مصادر الطاقة المتقطعة وتحويلها إلى حرارة باستخدام عناصر تسخين كهربائية مماثلة لتلك المستخدمة في محمصات الخبز أو الأفران، وتقوم السخانات الكهربائية

"شركة أمريكية تطور بطاريات حرارية قادرة على توليد وتخزين الكهرباء لفترات طويلة لمعالجة مشكلات المصادر المتجددة."

"تكلفة تخزين الطاقة في "البطاريات الحرارية" 20 دولارًا وفي بطاريات الليثيوم أيون 140 دولارًا لكل ميجاواط / الساعة.

بتحويل الطاقة الكهربائية إلى حرارة بكفاءة 100%، بعد ذلك، تبدأ السخانات الكهربائية في تدفئة الأشياء المحيطة بها من خلال الإشعاع الحراري، ويتم تخزين الطاقة بها لعدة أيام مع خسارة أقل من 1% يوميًا.

ويمكن للبطاريات الحرارية تخزين الطاقة بنصف تكلفة التقنيات الأخرى، مثل الهيدروجين الأخضر والبطاريات الكيميائية، وثمة آمال بأن يقلل نظامها من معدلات استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة، والذي يستهلك حاليًا ربع إجمالي الطاقة العالمية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "روندو إنرجي"، "جون أودونيل"، "لمواجهة تحدي المناخ، نحتاج إلى أدوات لبناء بنية تحتية كبيرة ومنخفضة التكلفة ونظيفة للطاقة بسرعة، حيث تعد هذه البطاريات واحدة من تلك الأدوات، سيساعدنا هذا الاستثمار في زيادة قدرتنا على تلبية طلب العملاء والبدء في البناء على نطاق واسع".

طاقة متجددة على مدار الساعة

وبالفعل، تم استخدام "بطاريات روندو" في مصنع لإنتاج الإيثانول في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، ومن المقرر تركيبها في معامل التقطير في ولايتي "إلينوي وكنتاكي" المملوكة لشركة "دياجو"، كما أن هناك منشأة لإعادة تدوير البلاستيك قيد الإنشاء في ولاية تكساس، تابعة لشركة "إيست مان" المتخصصة في تصنيع المواد الكيماوية، وكل هذه المشاريع مدعومة بمنح من وزارة الطاقة الأمريكية.

وذكر الخبير الأمريكي في تقنيات الطاقة المتجددة، "جيف سانت جون"، أن البطاريات الحرارية تعد تكنولوجيا بسيطة نسبيًا، يمكن استخدامها الآن لحل تحديين كبيرين في مجال انتقال الطاقة، الأول: يمكن أن تحل محل التدفئة التي تعمل بالوقود التقليدي لمجموعة واسعة من الصناعات التي يصعب إزالة الكربون منها، أما التحدي الثاني: فيمكن أن تمتص طاقة الرياح والطاقة الشمسية التي يتم توليدها عندما لا تحتاج إليها الشبكة وتخزن هذه الطاقة لحين الحاجة إليها، مما يتيح الطاقة المتجددة على مدار الساعة.

وأضاف "جون"، أن تخزين الطاقة باستخدام الطوب وعناصر التسخين الكهربائية أرخص من بطاريات الليثيوم أيون، التي أصبحت المصدر الأساسي لتخزين الطاقة في الشبكات الغنية بالطاقة المتجددة اليوم، وفي حين لم تكشف شركة "روندو" عن أية تفاصيل مالية بشأن تكلفة أنظمتها أو قيمة الطاقة التي تخزنها، فإن هناك تقديرات تشير إلى أن تكلفة تخزين الطاقة في هذه البطاريات في حدود 20 دولارًا لكل ميجاواط في الساعة، أي حوالي سُبع تكلفة حزم بطاريات الليثيوم أيون، والتي يبلغ سعرها حوالي 140 دولارًا لكل ميجاواط في الساعة.

ثلث انبعاثات الغازات

وفي السياق نفسه، أوضحت الباحثة الأمريكية المتخصصة في تقنيات الطاقة المبتكرة، "مادي ستون"، أن القطاع الصناعي الذي يشمل صناعة الملابس والأغذية والأسمنت والأسمدة، مسؤول عن حوالي ثلث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم، وتأتي معظم هذه الانبعاثات من حرق الوقود الأحفوري لتوليد الحرارة في المصانع، مشيرةً إلى أنه أثبتت بطاريات الحرارة من "روندو" قدرتها التنافسية من حيث التكلفة على نطاق واسع، فإنها قد تسهم في القضاء على مليارات الأطنان من انبعاثات الكربون التي تدخل الغلاف الجوي كل عام.

توقيع مذكرة تفاهم بين أرامكو السعودية و روندو إنرجي

"البطاريات المبتكرة تعد الحل الأمثل للقطاع الصناعي المسؤول عن مليارات الأطنان من انبعاثات الكربون سنويًا.

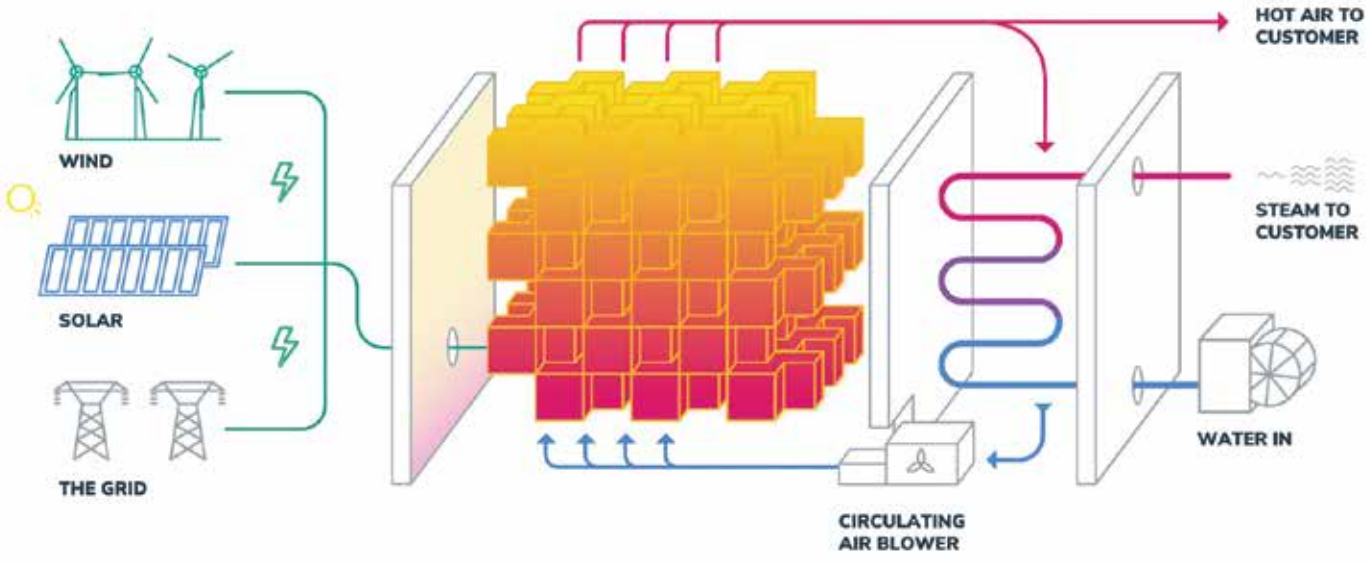

وأضافت "ستون"، أنه في حين أن الطوب المقاوم للحرارة هو تقنية صناعية معروفة، فإن استخدامه كبطاريات حرارية خالية من الانبعاثات سيتطلب بناء مزيد من محطات الرياح والطاقة الشمسية لتوليد كميات هائلة من الطاقة المتجددة الرخيصة، مشددةً على أهمية أن يتمكن مستخدمو هذه البطاريات من شراء الطاقة الرخيصة من الشبكة خلال أوقات اليوم عندما تكون الطاقة المتجددة وفيرة، وهو أمر غير ممكن في بعض الولايات الأمريكية التي تبيع الطاقة للمصانع فقط بسعر يومي ثابت.

وتمتلك اليوم شركة "روندو" بطاريات بقوة 2 ميجاواط/ ساعة، ويتم استخدامها في بعض مصانع كاليفورنيا، كما تعمل الشركة بالتعاون مع مجموعة "سيام" للأسمنت، لإنتاج ما يكفي من الطوب المقاوم للحرارة لتخزين 2.4 جيجاواط/ ساعة من الطاقة سنويًا، والتي يمكن أن توفر الطاقة الكهربائية لأكثر من 200 منزل في الولايات المتحدة، وتخطط الشركة لزيادة الإنتاج إلى 90 جيجاواط/ ساعة سنويًا في المستقبل، والتي يمكن استخدامها في المنشآت الصناعية الكبيرة خلال عامي 2025م و2027م.

جون أودونيل

بطاريات "روندو" تنتقل إلى أوروبا

في مدينة سكيف بالدنمارك، وبدلاً من المداخن الشاهقة، تحيط توربينات الرياح ومجموعة من الألواح الشمسية بمجمع "جرين لاب" الصناعي، لتزويد الشركات بالطاقة المتجددة، وذكر المدير التنفيذي للمجمع "توماس هيلجاون"، "أن كل ما نقوم به يتعلق بالكهرباء"، ويتألف المجمع من 7 شركات، منها شركة معالجة النفايات، وشركة إعادة تدوير البلاستيك، وشركات تنتج الغاز الحيوي ووقود الطيران المستدام والبروتين لتغذية الحيوانات.

وأضاف "هليجاون" بقوله "لقد بدأت الشراكة بين القطاعين العام والخاص قبل خمس سنوات لوضع الصناعات الثقيلة جنبًا إلى جنب مع توليد الطاقة المتجددة لجذب الشركات إلى المنطقة مع تعزيز انتقال الطاقة النظيفة"، مشيرًا إلى أن المجمع يحتوي حاليًا على 13 توربينًا للرياح ومنشأة شمسية تنتج مجتمعة حوالي 80 ميجاواط من الطاقة المتجددة.

ومع ذلك، هناك بعض العقبات التي يجب على "جرين لاب" التغلب عليها لتشغيل الشركات دون سحب الكهرباء من الشبكة، حيث لا تتوفر الطاقة المتجددة إلا عندما تهب الرياح أو تشرق الشمس، لذا فإن بعض أشكال تخزين الطاقة مطلوبة لتوفيرها على مدار الساعة، كما أن الكثير من الطاقة التي تحتاجها المصانع ليست كهرباء بل حرارة لتشغيل عملياتها الصناعية، لذا لجأ المجمع إلى شركة "روندو" للحصول على البطاريات الحرارية لتخزين الطاقة، بقوة 100 ميجاواط في الساعة، وتوصيلها بمصدر لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومن المتوقع أن تكون جاهزة للعمل في غضون عام تقريبًا، بحسب "هليجاون".

تقنيات تخزين الطاقة

ومن جانبه، قال كبير مسؤولي الابتكار في "روندو"، "جون أودونيل"، في إشارة إلى مجموعة القطاعات الصناعية التي تفكر في استخدام البطاريات الحرارية كوسيلة لخفض الانبعاثات والاستفادة على نطاق أوسع من الطاقة الأرخص المتاحة بسرعة، "إن استبدال غلايات الفحم في مصانع الملابس في جنوب شرق آسيا هو من مهامنا الآن"، وأشار إلى أن تقنيات تخزين الطاقة التي لديها القدرة على الشحن بسرعة من المصادر الرخيصة والنظيفة في أوقات الذروة، يمكن أن تغير اقتصاديات الطاقة في القطاع الصناعي العالمي.

وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن الطاقة المتجددة - وخاصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية - هي الآن الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتوليد الكهرباء، وفي الأماكن التي تتوفر فيها الطاقة المتجددة بكثرة، غالبًا ما يكون العرض من الطاقة أكبر من الطلب في أوقات معينة من اليوم. ■

لاڤندر

الطاقة الشمسية

أشجار الطاقة الشمسية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

يُطلق على الطاقة الشمسية الآن "أرخص كهرباء في التاريخ"، وبالتالي لا تتوقف المحاولات الساعية إلى إيجاد حلول لتحدٍ عالمي مُلح، متعلق باستبدال مصادر الطاقة التي تنبعث منها غازات الاحتباس الحراري بالطاقة المتجددة، ومن أبرز هذه التطورات في هذا المجال ما يطلق عليه "أشجار الطاقة الشمسية"، التي تعد بمثابة "هياكل جاذبة للانتباه" تقوم بتوليد الطاقة الشمسية باستخدام الألواح الكهروضوئية، وتتميز بقاعدة معدنية أو بلاستيكية أو حجرية متينة تمتد إلى أعلى وإلى الخارج في "فروع" يتم تركيب الألواح الشمسية عليها، ويتم تخزين الطاقة في بطاريات داخل جذوعها.

مميزات فريدة

وتأتي سنغافورة كواحدة من أشهر دول العالم في استخدام الأشجار الشمسية، حيث يعد متنزه "حدائق الخليج"، أكثر المعالم السياحية في الدولة، والذي يضم 18 شجرة عملاقة تعمل بالطاقة الشمسية يصل ارتفاع أحدها إلى 150 قدمًا مع مظلات مقلوبة، لا يقتصر استخدامها على توليد الطاقة الشمسية فحسب، لكنها تساعد أيضًا في تنظيم درجات الحرارة وجمع مياه الأمطار.

وتعد الأشجار الشمسية، بمثابة وحدات مستقلة لتوليد الطاقة، تساعد في تزويد الأفراد والمنازل والشركات، بخدمات الإضاءة وشحن الأجهزة الإلكترونية، وفي الوقت الذي مازالت إمكاناتها محدودة نسبيًا، إلا أنها تتسم بمجموعة من المميزات الفريدة، فهي بالمقارنة مع أنواع أخرى من الألواح الشمسية المثبتة على الأرض، لا تتطلب هذه الأشجار مساحة كبيرة من الأرض، وبالتالي فهي مناسبة بشكل أكبر للمناطق التي تعاني من ندرة في الأراضي لتركيب المحطات الشمسية، أو تلك التي تفتقر إلى مساحات كافية على أسطح المنازل.

بالإضافة إلى ذلك، تخلق الأشجار الشمسية الظل للمساعدة في مواجهة تأثير ارتفاع درجات الحرارة في المناطق التي تعاني منها، مما يوفر مرونة أكبر في مواجهة تغير المناخ، كما تعمل على تعزيز المساحات العامة ووسائل الراحة، وتوفير محطات للشحن وتشغيل أعمدة الشوارع، والإسهام بالكهرباء النظيفة للمنازل أو المرافق التجارية، ووفقًا لعديد من التقديرات، فإن كل شجرة شمسية توفر ما يقرب من 14 إلى 18 طنًا من انبعاثات الكربون سنويًا، كما أنها تولد ما بين 17.5 ألف إلى 21 ألف كيلو وات في الساعة سنويًا.

أشكالها جذابة ومبتكرة

ويعمل العديد من الشركات الأمريكية والبريطانية، في مجال تصنيع الأشجار الشمسية، منها "سبوت لايت سولار"، "سمارت فلور"، "بيم جلوب"، ويتم تركيب منتجاتها في الحدائق والملاعب الرياضية وحمامات السباحة والمدارس وشركات المرافق، كما تسعى إلى تطوير تصميماتها بشكلٍ جذاب ومبتكر، سواء على شكل زهرة أو دوار الشمس، في محاولة منها لزيادة الاعتماد عليها في الحصول على الكهرباء، ودعم قطاع الطاقة المتجددة.

وذكر مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة "سولار بوتانك" البريطانية المتخصصة في صناعة الألواح والأشجار الشمسية، "هاري كوريجان"، أن تغير المناخ المتسارع هو نتيجة لاعتمادنا على الوقود التقليدي المُلوث، الذي يعد أكبر التهديدات لكوكب الأرض، مشددًا على أن التحول إلى تقنيات

"الشجرة الواحدة قادرة على توفير 21 كيلو وات في الساعة سنويًا وخفض انبعاثات الكربون بشكل كبير.

"435 مليون دولار قيمة سوق الأشجار الشمسية في العالم بمعدل نمو متوقع 5.7% بحلول 2033م.

"الطلب المتزايد على الأشجار الشمسية يوفر فرصًا استثمارية واعدة لشركات الطاقة المتجددة.

الطاقة الصفرية الصافية أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تجنب الكارثة، مشيرًا إلى أن أشجارنا الشمسية تساعد في المساهمة في نظام الصفر الصافي الذي نحتاج إليه بشدة.

وأضاف أن هذه الأشجار تستمد إلهامها من الطريقة التي تتحرك بها، حيث تمتص الطاقة من خلال خلايا شمسية كهروضوئية رقيقة ومرنة على شكل أوراق الشجر، وقد تم تصميمها باستخدام آلاف الدوائر الدقيقة التي يتم تنشيطها عندما تشرق الشمس، لافتًا إلى أن شركته تستكشف المزيد من استخدام تكنولوجيا النانو التي ستسمح للأجيال القادمة من الأشجار ليس فقط بتحويل الضوء إلى طاقة، بل وأيضًا الرياح، وذلك بفضل السيقان والأغصان التي تم دمجها في تصميم الأشجار، والتي تولد الكهرباء عندما تتحرك.

وتعتمد كمية الطاقة المولدة من كل شجرة على المكان الذي يتم "زراعتها فيه"، حيث ستنتج بعض المواقع طاقة أكثر من غيرها، وهو أمر متأصل في طريقة عمل التكنولوجيا، ففي ظل الظروف الجوية المتغيرة، يتم وضع بطارية مدمجة في جذع الشجرة لتخزين الطاقة لتوفيرها في وقتٍ لاحق"، كما أوضح "كوريجان" أنه "بالنسبة للمواقع التي تقل فيها إمكانية توليد الطاقة من الشمس، يمكن بسهولة ربط الشجرة بأشجار أخرى أو ألواح شمسية تقليدية لزيادة سعة الطاقة".

فرصة للشركات الناشئة

ويتزايد اهتمام الشركات الناشئة في المملكة المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، في الاستثمار في مجال أشجار الطاقة الشمسية، حيث تم تأسيس شركة باسم "سولار بوتانك تريز"، العام الماضي، والتي تخطط إلى الإنتاج التجاري الكامل للأشجار الشمسية لشحن السيارات الكهربائية بحلول عام 2025م، حيث تعمل حاليًا على تطوير نسختين مختلفتين في الحجم، واحدة يبلغ ارتفاعها 5.5 مترًا وأخرى يبلغ ارتفاعها 3.5 مترًا.

وذكر الرئيس التنفيذي للشركة، "كريس شيلي"، أنه بالإضافة إلى الاستخدامات التجارية، يمكن استخدام هذه الأشجار في الحدائق الخاصة، حيث يمكنها تلبية الاحتياجات الكهربائية السنوية لمنزل متوسط الحجم.

وارتفع عدد محطات شحن المركبات الكهربائية في المملكة المتحدة بأكثر من الثلث خلال العام الماضي في محاولة لمواكبة الطلب المتزايد، حيث يوجد حاليًا أكثر من 25 ألف محطة للشحن، وهو عدد أقل بكثير من 325 ألف نقطة شحن مطلوبة بحلول 2032م، وهي فرصة مثالية لنمو الطلب على الأشجار الشمسية.

وثمة تقديرات دولية، بأن تصل قيمة

سوق الأشجار الشمسية إلى 250 مليون دولار نهاية عام 2024م، على أن تصل إلى 435 مليون دولار بحلول 2033م، بمعدل نمو سنوي مركب في حدود 5.7%، مدفوعًا بارتفاع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة، والمخاوف البيئية المتزايدة والتحول نحو حلول الطاقة المستدامة.

وأضافت التقديرات، أن التطورات في تكنولوجيا الخلايا الشمسية أسهمت في نمو سوق الأشجار الشمسية من خلال تعزيز كفاءة وتنوع توليد الطاقة الشمسية، وإضفاء طابع جمالي عليها، كما أدت الابتكارات في علوم وهندسة المواد إلى تطوير الألواح الشمسية خفيفة الوزن والمرنة التي يمكن دمجها في تصميمات معمارية مختلفة، كما لعبت التطورات في تقنيات تخزين الطاقة، مثل بطاريات الليثيوم أيون وبطاريات "التدفق" (تعد مصدر لتخزين الكهرباء قابلة لإعادة الشحن)، دورًا مهمًا

في زيادة الاعتماد على هذه الأشجار خلال فترات انخفاض ضوء الشمس أو الطلب المرتفع.

مستقبل الأشجار الشمسية

لكن المشكلة الأكبر التي تواجه الأشجار الشمسية المبتكرة تلك المتعلقة بالتكلفة، فحسب الباحثة المتخصصة في قضايا المناخ، في كلية الدراسات العليا بجامعة كولومبيا الأمريكية، "أوتمن سبان"، فإنه في الوقت الحاضر، مازالت الألواح الشمسية أرخص بكثير من هذه الأشجار، فعلى سبيل المثال، تصل تكلفة نظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية المكون من 22 لوحة على السطح حوالي 2.7 دولارًا لكل واط، بافتراض أن كل لوحة 250 واط، فهذا يعني 14905 دولار، وفي المقابل، تصل تكلفة شجرة الطاقة الشمسية عمومًا ما بين 30 ألف دولار لنظام 1.7 كيلو وات، و100 ألف دولار لنظام 16.5 كيلو وات، مما يجعل الأشجار الشمسية أكثر جدوى للشركات الكبيرة ومرافق البنية التحتية العامة.

وعلى الرغم من تحدي التكلفة، تتزايد شعبية تركيب الأشجار الشمسية في أماكن مختلفة حول العالم، حيث تخطط مجموعة من الدول ومنها الهند إلى أن يكون لديها مليون شجرة بحلول 2030م، وهذا بدوره سيعيد رسم مستقبل قطاع الطاقة المتجددة، فمع التطور المتقدم في أنظمة الخلايا الشمسية، يمكن للعالم تقليل البصمة الكربونية بشكل كبير (على سبيل المثال، تنتج الأسرة الأمريكية الواحدة حوالي 14 طنًا من الكربون كل عام)، على أن هذه الأشجار مازالت في مهدها، وأن التوسع في إنتاجها مع توافر الدعم الحكومي في المراحل الأولى، سيؤدي إلى إنشاء خلايا شمسية أصغر وأرخص وأكثر ذكاءً.

كما ذكر الخبير الأمريكي في الطاقة الشمسية، "كارستن نيومستر"، أن من بين أهم مميزات الأشجار الشمسية، أنها تتطلب القليل من الصيانة مقارنةً مع الألواح الشمسية، كما أنها مناسبة بشكل كبير للمدن المكتظة بالسكان، مما يجعلنا نعتقد أنها ستصبح شائعة في وقت أقرب مما قد نتوقعه، فخلال السنوات المقبلة، لن نستغرب انتشارها، خاصةً على الطرق السريعة أو المناطق الزراعية، وكذلك مواقف السيارات ومراكز التسوق والحدائق العامة، وأضاف أن أشجار الطاقة الشمسية لا تعد اختراعًا جديدًا، لكنها تتمتع بشعبية متزايدة، وستكون جزءًا أساسيًا في قطاع الطاقة المتجددة المتنامي، والذي من المتوقع أن تصل قيمته إلى أكثر من تريليوني دولار بحلول 2030م، لافتًا إلى أنها تتمتع بكفاءة أكبر في توليد الطاقة، حيث يبلغ متوسط إنتاج الشجرة الواحدة حوالي 2.5 كيلو وات، وهو ما يعادل نصف إنتاج الطاقة لنظام الطاقة الشمسية على سطح منزل صغير.

ويمكن القول إن الأشجار الشمسية من المتوقع أن تشهد انتشارًا واسعًا خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث سيتم استخدامها لتوفير الطاقة الكهربائية النظيفة للمنازل، وذلك على مساحة أقل مقارنةً بالمساحة التي تحتاجها المحطات الشمسية الصغيرة، حيث يمكن تشغيل ستة إلى سبعة منازل بشجرة واحدة، كتلك التي يستخدمها سكان مدينة "لين هافن" بولاية فلوريدا الأمريكية، بشكل بات أكثر تشابهًا في المظهر مع الأشجار الحقيقية أو النباتات الأخرى، وبالتالي فهي توفر فرص استثمارية واعدة للشركات العاملة في قطاع الطاقة المتجددة في مختلف دول العالم. ■

الحوكمة حد فاصل بين منطقتين!

الاقتصاد: هيئة التحرير

تؤدي الشركات والمؤسسات التجارية دورًا لا يستهان به، فهي عصب النشاط الاقتصادي خاصة الكبيرة منها، نظرًا لدورها الاستراتيجي في تنفيذ التوجهات، وتحقيق الأهداف العامة، فهي بمثابة الأداة التي من خلالها يتم إحداث التنمية والازدهار الذي تتطلع إليه أي دولة، وقد أدى اتساع حجم هذه المؤسسات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وما صاحب ذلك من مظاهر ضعف الرقابة والمصالح الشخصية، كما مع الانفتاح الاقتصادي تزايدت أهمية إيجاد إطار فعال في مواجهة التحديات وزيادة الاهتمام بالأداء المالي وتحسينه، لزيادة القدرة على المنافسة وضمان البقاء والنمو المستمر.

من هنا، جاءت فكرة الحوكمة لضبط الأداء المالي، ولكن لا تزال تعيش المؤسسات والشركات تجاذبًا مستمرًا بين منطقتي الملاك والأداء المالي؛ ففي المنطقة الأولى تغلب العاطفة وتستهدف الجمع بين الملاك ومفردات الحفاظ على تماسكها وحمايتها، في حين يغلب على المنطقة الثانية الطابع الاقتصادي ذات الصلة بتعظيم الأرباح لأصحاب المصلحة.

وحالة التجاذبات هذه هي من سمات الأعمال التجارية، حيث الدوران المستمر في فلك تحقيق التوازن بين منطقتي احتياجات الملاك والأرباح، وغالبًا ما يتم الخلط بين الأدوار ما يتطلب شكلاً محددًا من الحوكمة، التي بالتأكيد أصبحت تطبيقاتها لا تقتصر على شركات بعينها، بل تتعدى لتشمل كل الشركات على اختلاف أنواعها، فهي وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي بلد ومؤشر على مستو ى الأداء الذي وصلت إليه المؤسسات، وهذا ما أدى بالمستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم الحوكمة، لذلك أصبحت تحتل اهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية منها على السواء.

وتعد الحوكمة لاسيما في ظل الأزمات المالية المتلاحقة التي يشهدها العالم من حين لآخر الإطار الحامي للشركات من التعثر المالي ومنعها من الوقوع في الأزمات وتعزيز الشفافية وانعكاس ذلك على الأداء المالي؛ إذ تستهدف الحوكمة تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات بما يحافظ على المصالح والحقوق المالية وتشجيع وتنمية الاستثمار وتعظيم الربحية، فضلاً عن إتاحة فرص عمل جديدة.

مسار نمو الإيرادات

ومن ضمن المشاكل التي تواجه الشركات بشكل عام هي استمراريتها

> **"التجاذبات من سمات الأعمال التجارية، حيث الدوران المستمر في فلك تحقيق التوازن بين منطقتي احتياجات الملاك والأرباح، وغالبًا ما يتم الخلط بين الأدوار ما يتطلب شكلاً محددًا من الحوكمة.**

لمدة قصيرة لعدم التخطيط بانتقال ثروتها من جيل إلى آخر، ولتداخل العلاقات بين الملاك، مما قد يؤثر على أدائها ونتائجها، حيث إن استمراريتها تتعلق بالأداء المالي لها بالدرجة أولى.

ويجمع الخبراء على أن الالتزام بتطبيق ممارسات الحوكمة ينعكس إيجابًا على دفع مسار نمو الإيرادات، وتعزيز العلامة التجارية، وزيادة قدرتها على جذب رأس المال، مع زيادة فرص النمو المستدام، فإن ممارسات الحوكمة يمكن أن تُسهم في تنافسية وتوسع آفاق نجاح الشركات وتؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي وتوليد الإرادات، خصوصًا مع التغيرات الحاصلة في ملامح القطاعات الاقتصادية كليًا الذي ولَّد موجات جديدة من النمو.

وبشكل عام فإن الحوكمة هي نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، فهي تقوم على قواعد وأسس كفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وضمان الرقابة على الأداء وحق مسائلة الإدارة وتحقيق الشفافية والعدالة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين وضمان الاستقرار، فإنها إحدى الضوابط التي تهدف إلى الحفاظ على النظام المالي واستقراره والحفاظ على رؤوس الأموال والممتلكات وتعدم تعرضها للأزمات والانهيار.

بوابة نجاح واستدامة

وقد أصبح ينظر إلى الحوكمة على أنها أحد الحلول المهمة لتحسين الأداء المالي، فثمة علاقة ارتباط معنوية إيجابية ذات دلالة بين حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي، مما يستوجب الإسراع والعناية والاهتمام بتطبيق إجراءات الحوكمة التي تعد بوابة نجاح واستدامة لأي شركة تنشد النمو وتحقيق الأهداف، فهي تحقق العدالة والشفافية، والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات وتشجع العمل الجماعي المشترك، والمشاركة في صنع القرار، والاهتمام بالمرؤوسين وتعزيز نموهم، من أجل ضمان تطوير الأداء وتعظيم الفائدة ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة، وتحسين الأداء المالي الذي تتمثل أهمية تقيمه في التمكن من تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق، ومعرفة تطور مسيرة المؤسسة سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، فضلاً عن أنه يقدم نظامًا لتقييم المعلومات المستندة على حقائق علمية وموضوعية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط، الرقابة، واتخاذ القرارات.

إن التطبيق السليم للحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المساهمين وفرص

"الحوكمة رأس مال خفي له الأثر الكبير في النمو، والتطور، وتحقيق الاستقرار، والبقاء، وثمة علاقة ارتباط معنوي إيجابي ذات دلالة بين حوكمة الشركات وتحسين الأداء المالي.

التمويل، فالإفصاح المحاسبي للقوائم المالية يزيد من الموثوقية وكذلك إشراك أصحاب المصلحة بالتقارير المتعلقة بصرف الأموال مما يزيد من احتمالية المشاركة في التمويل.

فلا يؤدي تطبيق الحوكمة إلى زيادة المساهمين فحسب، إنما يؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة الشركة وتزيد من معدلات اتجاهات المساهمين نحوها، فقيمة الشركة العائلية رأس مال خفي له الأثر الكبير في النمو والتطور ما يحقق الاستقرار والبقاء.

مدخل فعال في جودة التقارير

إن الأداء المالي هو أحد أهم مقومات النجاح وأن الحوكمة هي الأداة المسؤولة عن وضع الشركات بشكل عام على المسار الصحيح من خلال تقويم الأداء المالي وقياس مدى تحقيق العوائد المالية والمصروفات وهي جزء مهم من العملية الاستراتيجية، فالأداء هو أحد أهم النتائج التي تحاول المنظمات الوصول إليها فكلما كان الأداء المالي جيدًا كلما تحققت الأهداف ذات المدى البعيد بصورة أفضل، فحوكمة الشركات تُسهم في تحسين الأداء من خلال مبادئها وآلياتها التي تعمل كنظام فعال وتطبيقه بصورة جيدة يسهم في تحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الفساد والغش وبالتالي تحسين الأداء المالي للمنظمات مما يجعلها أطول عمرًا وأكثر تواجدًا، ولكن لابد للمنظمات الحرص على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة فيه والتزام المنظمة باللوائح التنظيمية والقوانين التي تساعدها للاستمرار في تحقيق أهدافها.

وأخيرًا فإن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة ينعكس على جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين الأداء المالي، فتطبيق هذه المبادئ يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة يجب أن يتم الإفصاح عنها بأسلوب ومعايير الجودة المالية.

كذلك فإن ثمة أثر مباشر للالتزام بقواعد الحوكمة ألا وهو عودة الثقة في المعلومات المالية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: المخاطر المحيطة ومخاطر السيولة فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات الممولين بإمدادهم بالمعلومات عن المنظمات بهدف دعم وترشيد تلك القرار. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

أبجديات النجاح في سوق الأسهم!

التجارة في سوق الأسهم مهمة ليست باليسيرة ولا يمكن أن تكون "اعتباطية" إلا لأولئك الذين يخسرون فيها، كونهم يتصورونها عبارة عن وعاء خيري أو أن تحقيق الأرباح من خلالها عبارة عن ضربة حظ ليس إلا!

أبجديات التعاطي مع أسواق الأسهم عديدة ويقف على رأسها الإلمام المسبق بالمتغيرات السياسية، والاقتصادية العالمية، والإقليمية والمحلية، وذلك لتحري درجة انعكاس وتأثير العوامل الخارجية على اقتصاد البلد المستهدف بالتداول في سوقه المالي، ولمعرفة حالة بلد التداول من حيث الاستقرار السياسي ومستوى النمو في اقتصاده وقطاعاته وشركاته.

والكفاءة في استخدام أُسس التحليل المالي والفني لأسهم شركات السوق المالي، والتمييز المسبق لنوع السوق المالي (رشيد وكفء أم لا)، والوعي بأن أسواق الأسهم وعاء مالي عالي المخاطرة وأن الاستثمار فيها لا يتم إلا من خلال فائض المال للشخص.

فضلاً عن محاولة فهم النهج السلوكي للقوى المالية المؤثرة بحركة سوق الأسهم وكيفية تعاطيها مع السوق، وهي مهمة ليست بالسهلة خاصة أن كانت تلك القوى المالية من النوع الذي لا يتبنى استراتيجية نشطة إلا في أوقات مختارة بناءً على مصلحتها (لا على معطيات الاقتصاد والوضع المالي للشركات).

في الدول النامية غالبًا ما ينقسم المتداولون داخل سوق الأسهم إلى عدة فئات، أولهم فئة القوى المالية الكُبرى المؤثرة بحركة السوق ككل، ويمثلها عادة الصناديق الحكومية والشبه حكومية وصناديق المؤسسات المالية وحركة هؤلاء داخل سوق الأسهم في المجمل تكاد تكون متوائمة! وهذه الفئة وإن كانت ملمة بأبجديات التعاطي مع سوق الأسهم، إلا أن ما يميزها أنها تستطيع "متى ما رغبت" أن تُسير اتجاه حركة السوق كيفما تشاء وتحت أي ظروف أو مؤثرات، عطف على قدرتها المالية.

وثانيهم فئة كبار المستثمرين (الأفراد) وبدورهم ينقسمون إلى قسمين، قسمًا يستثمر لفترات طويلة دون أن يبيع ويعتمد على المردود المالي من أرباح الشركات المستثمر بها ومن منح الأسهم -إن وجدت-، والقسم الآخر "الأنجح" مستثمر يقلب محفظته (بيع وشراء) كل مدة مختارة اعتمادًا على أمرين "ذروة" الأسعار في السوق وعلى الوضع المالي للشركات المستثمر بها، وبذلك يستفيد أضعاف القسم الأول، وهذه الفئة ملمة بأبجديات التعاطي مع السوق وأن حصل خلاف ذلك فهو استثناء.

وثالثهم فئة كبار المضاربين (الأفراد)، عادة هذه الفئة تستهدف أسهم الشركات المتوسطة وقليلة العدد في الأسهم المتداولة، والمحترف منهم من يضع اعتبار لقوانين السوق ولاتجاه حركة القوى المالية الكُبرى في السوق وعدم مخالفتها بصورة فجة خاصة إن كان السوق في حالة تصحيح لموجة رئيسة، وهذه الفئة ملمة بأبجديات التعاطي مع السوق إلا أن بعضها لا يهتم بالوضع المالي للشركات التي يستهدف المضاربة فيها.

ورابعهم فئة صغار المستثمرين والمضاربين وهذه الفئة هي من عليها أن تستوعب أبجديات التعاطي مع سوق الأسهم بصورة صحيحة لتستفيد ولا تكون ضحية نتيجة جهلها بتلك المعطيات.

وقفات:

- من يستثمر ماله بشركات خاسرة ماليًا أو آيلة للخسارة فهذا لا يعد استثمارًا كاصطلاح.

- التسرع باتخاذ قرار البيع أو الشراء في سوق الأسهم يُعد أحد العوامل الرئيسة المؤدية للخسارة، والصبر يكون محمود في حالة امتلاك الشخص أسهم شركة ذات وضع مالي إيجابي أو يتوقع لها نمو مستقبلي قريب وفي ذات الوقت سعر سهمها في السوق منخفض بدرجة فارقة عن المعتاد، فمثل هذا الأمر مدعاة للتفكير في زيادة المركز المالي بها لا التسرع في بيع أسهمها.

تقرير
"سندالة"

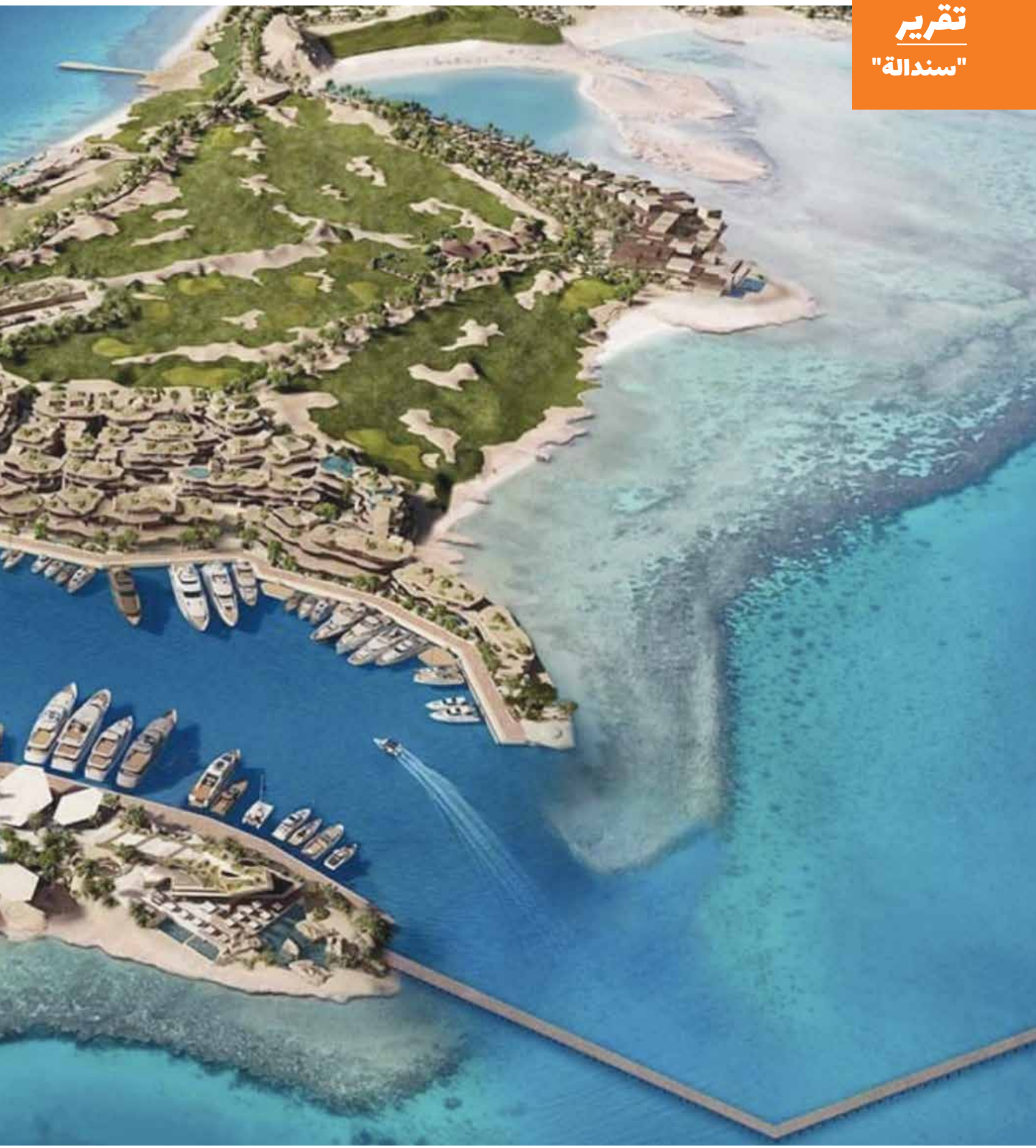

الإبحار إلى سندالة..

الاقتصاد - هيئة التحرير

جهة نابضة بالحياة تتميز بأجوائها الراقية على مدار العام، تلتقي فيها التكنولوجيا المتطورة والاستدامة، وتتخطى تصاميمها كل ما هو اعتيادي لتعكس التضاريس وجغرافيا المكان، فهي إحدى جزر البحر الأحمر، تقع على مساحة إجمالية تقارب 840 ألف متر مربع، وتعد إحدى مجموعة الجزر التي تم تطويرها وأصبحت الوجهة الأولى من وجهات "نيوم" للسياحة البحرية الفاخرة، واستقبلت "سندالة"، أول مجموعة من ضيوفها المدعوين، معلنةً بذلك الافتتاح الرسمي للجزيرة.

"سندالة تعيد تعريف الرفاهية على ساحل البحر الأحمر، حيث ستجمع الابتكار وأفضل المعايير البيئية معًا.

"ومثّل افتتاح سندالة بعد عامين من الإعلان على يد ولي العهد خطوة مهمة لدعم القطاع السياحي في المملكة.

وبفضل مناخها المعتدل على مدار العام ومياهها الفيروزية النقية التي تعج بألوان الحياة البحرية، وتضم واحدة من أجمل محميات الشعاب المرجانية في العالم، صُممت لاستقبال حوالي 2400 زائر يوميًا بحلول عام 2028م، لتقدم تجربة استثنائية فوق سطح الماء وفي أعماق البحر، وتمتد الجزيرة التي تعتبر ملاذًا فاخرًا بمعايير عالمية، لتضم مرسى بحريًا مجهّزًا بأحدث التجهيزات التقنية والعصرية ويتسع لـ 86 رصيفًا بحريًا.

وكان صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، قد أعلن في ديسمبر عام 2022م عن تطوير الجزيرة، باعتبارها أحد أهم المشاريع الداعمة للاستراتيجية الوطنية للسياحة، وقال: (إنها ستظهر قدرة نيوم على تصميم فرص سياحية جديدة بشكل متكامل، حيث تم تصميم الجزيرة لتكون البوابة الرئيسة للرحلات البحرية والكروز في البحر الأحمر، وإنها ستكون أول وجهة بحرية فاخرة في البحر الأحمر، تم تصميمها لتكون البوابة الرئيسة للرحلات البحرية في البحر الأحمر، ولتقديم واحدة من أهم التجارب العالمية في الضيافة والترفيه).

أولى وجهات نيوم السياحية

وبالفعل قد سجلت الجزيرة بافتتاحها أولى وجهات نيوم السياحية؛ إذ ومثّل افتتاحها بعد عامين من الإعلان على يد ولي العهد، الجهود الدؤوبة والمتسارعة التي بُذلت بمشاركة قوة عاملة وصلت إلى 30 ألف عامل، وبالتعاون مع أربعة شركاء محليين في قطاع المقاولات، وما يصل إلى 60 مقاولاً فرعيًا، إضافة إلى تأكيده على قدرة نيوم بابتكار وجهات جديدة ومميزة وتنفيذها بنجاح.

وقال الرئيس التنفيذي السابق لنيوم، المهندس نظمي النصر، خلال افتتاح الجزيرة، إن سندالة تعزز جهود نيوم الداعمة للسياحة الفاخرة في المملكة، وفي الوقت الذي نحتفل فيه بافتتاح الجزيرة، فإننا نثمّن دعم سمو ولي العهد ورؤيته الطموحة وتوجيهاته الدائمة، التي كانت وراء إنجاز هذا المشروع تناغمًا مع رؤية 2030م، وأضاف بقوله إن سندالة بصفتها أولى وجهات نيوم التي تبدأ في استقبال الزوار، ستقدم سندالة لمحة لما يحمله المستقبل من مشاريع تطويرية نوعية ووجهات مميزة مختلفة، وإنه إنجاز نعتز به في مسيرة نيوم، ونتطلع لتحقيق مزيد من أهدافنا الطموحة بدعم سموه المستمر.

وفي تدوينة بحسابه على منصة إكس، أكد وزير السياحة، أحمد الخطيب، أن افتتاح جزيرة سندالة يُشكِّل إضافة كبيرة لقطاع السياحة في المملكة، وخطوة تزيد من تنوع الوجهات السياحية، وتبرز تألق البحر الأحمر وبيئته المميزة.

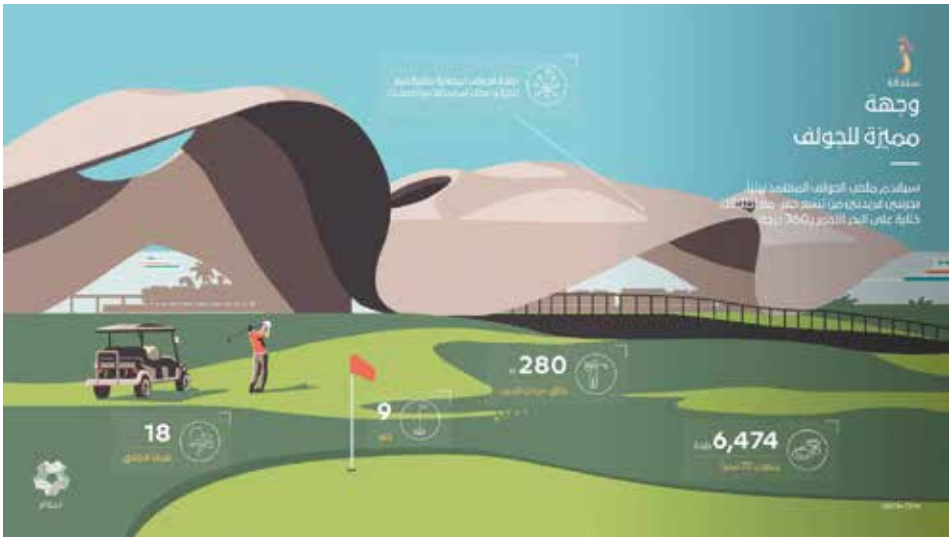

خيارات إقامة فريدة

وبينما تتألق سندالة بجمال طبيعتها ومناظرها الخلابة، فضلاً عن هندستها المعمارية المبتكرة التي صُممت على يد أشهر المهندسين المعماريين، حيث سيتمكن زوّارها من الاستمتاع بمجموعة متنوعة من خيارات الإقامة الفريدة، التي تشمل 440 غرفة و88 فيلا، بالإضافة إلى 218 شقة فندقية فاخرة؛ لتقدم مفهومًا جديدًا للضيافة إلى جميع المسافرين، حيث توفر الجزيرة وسائل راحة عالمية المستوى، وفعاليات خاصة، ما يُسهم في تعزيز قطاعي الضيافة والسياحة المتناميين في المملكة، ودعم خطط التنويع الاقتصادي توافقًا مع رؤية 2030م.

وتعد الجزيرة التي تقع على بُعد خمس كيلومترات من ساحل نيوم، مركزًا مثاليًا للزوار من المملكة وأوروبا والشرق الأوسط على نطاق واسع، ويمنح قربها من القارة الأوروبية ملاك اليخوت فرصة للاستمتاع بموسم إبحار طوال العام وسهولة الوصول إلى مرسى السفن الذي يضم 86 رصيفًا بحريًا و75 عوامة بحرية إضافية لرسو اليخوت الفاخرة.

أول نادٍ بحري

وتتميز الجزيرة بمركز نابض عبر 38 مطعمًا يشرف نخبةٍ من الطهاة البارزين في مطاعم حائزة على نجمة ميشلان، وأخرى مخصصة للوجبات المختلفة خلال اليوم، ومراكز ترفيه، و36 متجرًا فيما سيجد الزوار فرصة لاكتشاف الأجواء المناسبة للاسترخاء بجانب المسبح خلال النهار، وفعاليات موسيقية ممتعة في المساء، ولعشاق الجولف، يوفر نادي الجولف المطل على الشاطئ تجربة مميزة تناسب جميع المستويات، حيث سيقدم النادي

> **"يمنح قربها من القارة الأوروبية ملاك اليخوت فرصة للاستمتاع بموسم إبحار طوال العام."**

ملعبًا عالميًا بطول (5,920 مترًا) بمعدل 70 ضربة، كما يشتمل على 18 نقطة انطلاق، وتجربتي لعب من 9 حفر.

ويعد نادي سندالة لليخوت أول نادٍ بحري وتمتد مساحته على 1800 متر مربع في موقع مميز داخل الجزيرة، ويوفر النادي صالة خاصة للأعضاء، لتناول الأطباق الفاخرة والمأكولات الإيطالية الراقية، ويعكس تصميم النادي روعة الفن الإيطالي العريق وتاريخه الزاخر، كما تحاكي تصاميمه الداخلية سحر الجزيرة الطبيعي، حيث الأسطح الخشبية بألوان "سندالة بلو" الزرقاء الفريدة التي ابتكرها المصمم "ستيفانو ريتشي" خصيصًا للنادي، واستوحاها من ألوان المياه المحيطة بالجزيرة، كما يضيف مطعم النادي الخاص، بسقفه المزخرف، والمنسوجات اليدوية المنتشرة في أرجائه من مصنع "أنتيكو سيتيفيسيو فيورنتينو" التاريخي في فلورنسا، لمسة فنية راقية.

وتشرف شركة "آي جي واي مارينا" على تشغيل وإدارة نادي اليخوت، وستقدم خدمات استثنائية لأصحاب اليخوت والضيوف، وسيوفر مرسى سندالة بتصميمه الفريد ملاذًا راقيًا بخدماتٍ فائقة التميز، وأماكن رسو لليخوت الفاخرة التي يصل طولها إلى 180 مترًا، كما يتيح الموقع المتميز للمرسى وصولاً مباشرًا لإحدى أجمل المناطق البحرية في العالم، ما يجعله مركزًا مثاليًا على مدار العام للمغامرين والباحثين عن الرفاهية.

وستقدم سندالة خيارات متنوعة للزوار والسيّاح في ثلاثة من أرقى مرافق الضيافة العالمية، التي توفر 440 غرفة و88 فيلا و218 شقة فندقية، فيما ستتاح قريبًا معلومات الحجز لزيارة الجزيرة عبر قنوات قطاع السياحة في نيوم.

بيئة بحرية غنية

وما ينطبق على مشروع نيوم ينطبق بالتابعية على سندالة، حيث التميز ببيئة بحرية غنية تضم كثيرًا من الأنواع الطبيعية، وفي هذا السياق، تعتمد البنية التحتية في الجزيرة على الطاقة المتجددة، وعلى

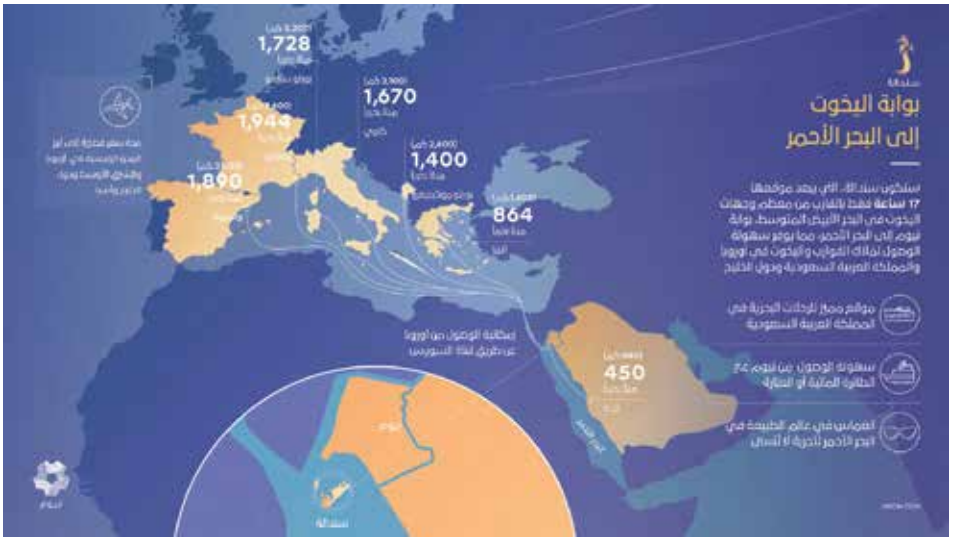

التكييف الطبيعي، ما يسهم في الحد من استهلاك الطاقة، وفي تطوير الوجهة بما ينسجم وضروراتها البيئية، ويعتمد تصميم سندالة بشكل كبير على أحدث التقنيات، ويشمل هذا السقف الشمسي القابل للتحرك، الزجاج البلوري المصبوب ثلاثي الأبعاد، والأعمدة الصخرية التي تتفاعل بواسطة اللمس. ولا ننسى المواد المحلية التي تم استخدامها، وهي تعكس روعة المياه، والشعاب المرجانية الساحرة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من البحر الأحمر، ولا شك في أن هذا يضمن حدوث الانسجام التام بين الهندسة المعمارية والبيئة المحيطة.

وبحسب شركة لوكا ديني للتصميم والهندسة المعمارية الرائدة التي صممت رؤية سندالة، في تقرير لموقع (LIST)، إن سندالة تعيد تعريف الرفاهية على ساحل البحر الأحمر حيث ستجمع الابتكار وأفضل المعايير البيئية معًا، وإن الرؤية التي تم صياغتها للمكان قامت للكشف عن الجواهر الخفية في منطقة البحر الأحمر، وإنها لا تمثل وجهة الرفاهية فقط، بل تقوم على الابتكار إلى أقصى الحدود أيضًا، لافتًا إلى إنه تم اختيار المواد والعناصر الثمينة والعملية بعناية ليس لبناء مساحة رائعة فحسب، بل إلى جعلها مكانًا للعيش بكل التفاصيل أيضًا. ■

أمير المنطقة شَرَّف حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال

شَرَّف صاحـــب السمـــو الملكـي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، في 3 ديسمبر 2024م، حفل استقبال غرفة الشرقية السنوي لقطاع الأعمال، وسط حضور كبير من رواد العمل الاقتصادي في المنطقة وممثلي الشركات والهيئات والقنصليات العربية والأجنبية، فضلاً عن كبار ممُثلي المؤسسات الرسمية الحكومية.

وكرَّم سمو أمير المنطقة الشرقية قرابة الـ(20) من الرعاة والداعمين الرئيسيين للحفل الذي نظمته الغرفة برعاية سموه في مركز شركة معارض الظهران الدولية (اكسبوا)، وداعمي مجلة الاقتصاد التي تصدرها الغرفة، وتجول سموه داخل القاعة للتواصل والالتقاء بالحضور، وتجاذب سموه الأحاديث الودية مع رجال الأعمال في جو يسوده الود والتفاؤل.

ويُعدُّ الحفل الذي تحرص الغرفة على تنظيمه كل عام، أكبر تجمع لقطاع الأعمال وكافة رواد العمل الاقتصادي وممثلي الشركات والهيئات والقنصليات العربية والأجنبية، فضلاً عن كبار ممُثلي المؤسسات الرسمية

الحكومية في المنطقة، ومنصةً للتواصل والتفاعل بين كافة رواد العمل الاقتصادي في المنطقة، وأحد أهم الأنشطة التي تُنظمها غرفة الشرقية، وذلك لما يُحققه من أهداف أبرزها تعميق العلاقات بين مشتركي الغرفة وبعضهم بعضًا، وأيضًا بين قطاع الأعمال والقطاعات الرسمية في الدولة.

وثمَّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، رعاية وتشريف سمو أمير المنطقة الشرقية لحفل الاستقبال، مؤكدًا على اهتمام سموه بدعم قطاع الأعمال في المنطقة وتحفيزه للقيام بمهامه وسط ما تشهد المملكة والمنطقة من نهضة تنموية شاملة، مؤكدًا أن رعاية سموه تضاعف من إسهامات الغرفة في مسيرة النمو والتنمية التي تشهدها البلاد، وبيّن أن الحفل شكّل فرصة جيدة للحوار وتبادل الآراء والأحاديث والنقاشات في موضوعات متعددة تهم الوسط الاقتصادي، وتعزز من دور الغرفة بما يحقق أهدافها الاستراتيجية في إنماء الوطن والإسهام في ازدهاره، لافتًا إلى أن الحفل كان بمثابة منبرًا للتواصل وجسرًا لتقوية الروابط بين رجال أعمال المنطقة الشرقية، وله أهمية خاصة بما يمثله من مُلتقى يُقام كل عام لتحقيق التواصل بين قطاع الأعمال مع كبار مسؤولي ومديري الجهات والأجهزة الحكومية ومسؤولي قطاع الأعمال في المنطقة.

وقال الرزيزاء، إن حفل الاستقبال السنوي ينطلق من مسؤوليات الغرفة الراسخة بتطوير وتنمية الحركة الاقتصادية في المنطقة، ويهدف إلى تحفيز التفاعل وتقوية الروابط وتعميق آليات التواصل بين قطاع الأعمال في المنطقة، وأضاف بأن حفل هذا العام جاء في ظل استحقاقات كبرى يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار تنفيذ رؤية 2030م، التي وضعت بدورها القطاع الخاص ضمن مرتكزاتها الرئيسة في تحقيق مستهدفاتها التنموية، وقال "إن الغرفة تولي أهمية كبيرة لقيم (التواصل وتعزيز الروابط) بين أصحاب الأعمال في المنطقة اهتمامًا كبيرًا، وذلك من منطلق إيمانها بالدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه التواصل في تبادل الآراء وطرح الموضوعات التي تهم قطاع الأعمال، والمشاركة الفاعلة فيما تخطوه البلاد من خطوات جادة نحو التنمية المستدامة، مشيرًا إلى ما تقوم به الغرفة من فعاليات وبرامج ومنتديات وورش عمل على مدار العام بهدف صقل مهارات ومعرفة قطاع الأعمال بالشأن الاقتصادي، وتطوراته، ومساراته للحاضر، والمستقبل.

وأشار إلى أن حفل العام جاء حاصدًا لإنجازات عدة حققتها الغرفة في خدمة قطاع الأعمال لاسيما من ناحية إطلاقها للعديد من برامجها التوعوية أو فعالياتها ومبادراتها الرامية إلى توسيع نسبة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، الذي يشهد تطورًا لافتًا على مختلف الأصعدة التنظيمية والإجرائية والتشريعية. ■

حفـــل الاستقبـــال السنـــوي لقطـــاع الأعمـــال 2024م

الاستقبـــال السنـــوي لقطـــاع الأعمـــال 2024م

تحت رعاية وتشريف معالي السمو الملكي الأمير
سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية
الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال 2024

الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال

الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال 2024 م

"الأوقاف" يوصي بأهمية الميثاق العائلي ويشهد عددًا من المبادرات الوقفية

أوصى ملتقى الممارسات الوقفية 2024م، الذي نظّمته غرفة الشرقية في 24 نوفمبر 2024م، تحت رعاية وبتشريف صاحب السمو الملكي الأمير "سعود بن نايف بن عبدالعزيز"، أمير المنطقة الشرقية، الرئيس الفخري للجنة الأوقاف بغرفة الشرقية، وبشراكة استراتيجية مع الهيئة العامة للأوقاف، بأهمية الميثاق العائلي ودوره في نجاح الوقف العائلي، وأوصت خلاله للجنة العلمية بإنشاء مركز متخصص للأوقاف العائلية، لتقديم الدعم الاستشاري والإداري، مع تسريع الإجراءات والخدمات المرتبطة بها، وكذلك بأهمية تطبيق إعفاءات ضريبية وزكوية ورسوم متنوعة للأوقاف العائلية تشجع على تأسيسها واستدامتها، وطالبت اللجنة بضرورة إيجاد حوافز حكومية وجوائز تشجيعية لتعزيز انتشار الأوقاف العائلية وتحفيز الابتكار في إدارتها، كما أوصت اللجنة بتعزيز الحوكمة والشفافية والعناية بتأهيل وتدريب أعضاء مجالس النظارة الحاليين والمستقبليين لضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة، مع إلزام مجالس النظارة بإصدار تقارير دورية تعكس أداء الوقف ومستوى الشفافية.

وأوصت كذلك اللجنة بأهمية إيجاد إطار قانوني داعم وواضح، من خلال إصدار تشريعات منظمة تدعم تأسيس وإدارة الأوقاف العائلية، مع توفير الحماية القانونية لاستدامتها، وتشجيع الاستثمار في المبادرات المبتكرة، وحث الأوقاف العائلية نحو استثمارات مبتكرة تسهم في تحقيق أهداف تنموية ومجتمعية، فضلاً عن تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، وتقديم تسهيلات لتمكين الأوقاف العائلية من العمل المشترك مع المؤسسات الحكومية لتنفيذ مبادرات واسعة النطاق تخدم المجتمع بشكل مستدام.

وقد تم خلال الملتقى الإعلان عن عديد من المبادرات الوقفية، كمبادرة وقف (الريع) الذي تقوم فكرته على وقف نسبة واضحة من أرباح الشركة بنموذج مرن ومحكوم مع تجنب

ارتباطه بأعمال الشركة، مبادرة إنشاء أول شركة تسويق وإدارة أوقاف العالم لخدمة الأوقاف داخل وخارج المملكة، والتي تم إطلاقها بالتعاون مع هيئة الأوقاف، ومبادرة وقف الأوقاف الصغيرة أو ما يطلق عليه (مايكرو وقف)، والتي تشجع ذوي الدخل الصغير والمتوسط لإنشاء محافظهم الوقفية، وكذلك مبادرة الدليل الإرشادي لمأسسة الأوقاف وضبط العلاقات بينها وبين الكيانات الأخرى، وهي مبادرة من مجلس المؤسسات الأهلية، وأخيرًا مبادرة جمعية الشركات العائلية (ثراء) وهي أول جمعية أهلية في المملكة متخصصة في مجال دعم الأسر التجارية.

وكان الملتقى، قد شهد عقد نحو (6) جلسات تضمنت عرض نحو (18) ورقة عمل، قدَّمها مجموعة من المتخصصين وأصحاب التجارب الوقفية، وتناولت عديدًا من الجوانب ذات العلاقة بمفهوم الأوقاف العائلية وحوكمتها، والأدوار التي تقوم بها الجهات المشرفة على الأوقاف لأجل نجاحها واستدامتها وتعظيم دورها ومستقبلها في المشهد الاقتصادي الوطني، وأيضًا الممكنات لاستدامة الأوقاف العائلية، والأثر العائد بإقامة الأوقاف العائلية على الشركات العائلية، وصاحب الملتقى معرضًا لعديد من الجهات الوقفية قدموا خلاله منتجاتهم وتجاربهم الوقفية، وسط حضور عديد من المسؤولين الحكوميين ورجال وسيدات الأعمال وأصحاب الخبرات من المتخصصين والمهتمين في مجال الأوقاف.

وقد استهدف الملتقى تسليط الضوء على الآليات الدافعة إلى تنمية واستثمار الأوقاف العائلية، وأهمية الميثاق العائلي ودوره في نجاح الوقف العائلي، وتسليط الضوء على أحدث الإجراءات النظامية في تأسيس الأوقاف وعلاقة الشركات العائلية بالأوقاف، وتشجيع القطاع الوقفي على الإبداع وطرح أفضل الممارسات في موضوعات ذات الشأن للارتقاء بالقطاع الوقفي، والتعريف بالأوقاف العائلية والحث على إنشائها من خلال ذكر ممكنات نجاحها واستدامتها، والإشارة إلى أبرز الأوقاف العائلية الناجحة محليًا وعالميًا. ■

"المرأة الاقتصادي" يُشيد بتجربة المرأة السعودية في ظل الرؤية

أشاد المشاركون في ملتقى المرأة الاقتصادي 2024م، الذي أطلقته غرفة الشرقية في نسخته الثامنة، يومي 19 و20 نوفمبر 2024م، تحت عنوان (تمكين القيادة الفاعلة)، وافتتحه أمير المنطقة الشرقية، صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، في مقر الغرفة الرئيسي بالدمام، بتجربة تمكين المرأة في ظل تنفيذ رؤية 2030م، وسلّط الضوء على القيادة الفاعلة للمرأة السعودية في قطاع الأعمال.

وخلال الجلسة الحوارية الأولى التي جاءت بعنوان (المرأة السعودية في ظل رؤية السعودية 2030م (قيادة فاعلة))، وأدارتها عضو مجلس الإدارة، نوف بنت عبدالعزيز التركي، أكد معالي نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل، الدكتور عبدالله ابن ناصر أبو ثنين، أن المملكة حققت قفزات نوعية في معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث ليصل الى 35.4% بالربع الثاني لعام 2024م مقارنة بحوالي ما نسبته الـ17% عام 2017م، وأشار معاليه إلى أهم المبادرات التي عملت عليها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وركزت على دعم مشاركة المرأة في سوق العمل، مثل برنامج التدريب القيادي بالتعاون مع جامعة إنسياد لتأهيل النساء السعوديات للمناصب الإدارية والقيادية، الذي أسهم في تدريب 1700 امرأة قيادية، وكذلك برنامج التدريب الموازي لدعم تدريب العاملات في سنواتها العملية الأولى والذي أسهم في توظيف وتدريب ما يزيد على 122 ألف سعودية على رأس العمل على برامج تدريبية متنوعة لتطوير المهارات الشخصية والمهارات الفنية التخصصية بالتعاون مع أكبر الجهات التدريبية المعتمدة.

وأشار معاليه إلى مواصلة الوزارة العمل على عدد من البرامج كبرنامج "وصول" المعني

بتغطية جزء من تكاليف مواصلات المرأة من وإلى العمل، وبرنامج "قرة" الهادف إلى تحفيز وتمكين المرأة للالتحاق بسوق العمل ودعم استمراريتها فيه من خلال توفير دعم مالي لخدمات رعاية الأطفال.

وقال معاليه، إن الوزارة تعمل حاليًا على إطلاق مبادرات جديدة تمكِّن المرأة ضمن برنامج التحول الوطني في مجالات عدة، مثل: مبادرة زيادة فرص العمل للمرأة في مجال العمل المرن، وأخرى في تنمية مهارات وزيادة فرص العمل للمرأة في مجال العمل الحر، ومبادرة مبادرة تطوير منظومة رعاية الأطفال لتمكين المرأة العاملة.

وكان قد شهد الملتقى ثلاث جلسات أُخرى تناولت تطورات أوضاع المرأة السعودية في ظل الرؤية والفرص والممكنات المتاحة لها في منظومة ريادة الأعمال وسُبل تعزيز أدوارها فيها، ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية بكافة قطاعاتها المختلفة، فضلاً عن التدريب وأهميته في تأهيلها للقيادة الناجحة.

وفي الجلسة الثانية، التي جاءت بعنوان (فرص وممكنات ريادة الأعمال)، والتي أدارتها عضو مجلس الإدارة أغاريد بنت إحسان عبدالجواد، وتحدث فيها كل من رئيس مجلس

الإدارة في شركة ارب للأعمال والاستثمار المهندس، انمار بن جمعه السليماني، وعميدة معهد الابتكار وريادة الأعمال بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، الدكتورة خلود بنت سعد الغامدي، ومدير إدارة ريادة الأعمال الاجتماعية بالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" فواز بن محمود التميمي، والمدير التنفيذي للدراسات والأبحاث ومكتب إدارة البيانات ببنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الدكتورة إيمان بنت هملول الشمري، وترأسها عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية أغاريد بنت إحسان عبدالجواد، وتحدث المشاركون عن أهمية أن يتحلى رائد الأعمال بثقة النفس العالية، وأن يتأكد بأن الفرص الآن أصبحت أكثر من السابق، لافتين إلى ضرورة مواصلة التعلم ودعم الأفكار بالمعرفة والخبرة.

وقال المتحدثون إن بيوت التمكين أصبحت تقدم برامج متعددة موجهة لرواد الأعمال تقدم لهم البرامج التدريبية وأوجه الدعم التي تساعدهم على بداية مشروعاتهم الخاصة، أو الاستمرار فيها وتطويرها، مشددين على أهمية الاستفادة من تجارب الذين سبقوهم في المجال والتعرف على مراحل الفشل والنجاح في مشروعاتهم، مؤكدين أن تلك القصص عبارة عن دروس يستفيد منها رواد الأعمال الجدد، كما نصحوا بالابتعاد عن مشروعات "الهبة"، وأشاروا إلى أن كل رائد ورائدة أعمال له أسلوبه الخاص وشخصيته التي يجب أن تكون حاضرة مشروعه.

وفي الجلسة الثالثة، بعنوان، (دور المرأة السعودية المحوري في التنمية الاقتصادية) وأدارها عضو مجلس الإدارة عبدالرحمن بن محمد البسام، وتحدث فيها كل من نجيب السيهاتي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لمجموعة شركات "السيهاتي"، والرئيس التنفيذي لشركة وصاية العالمية للاستثمار، شيلا الرويلي، وكذلك بسمة الميمان، المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، وأيضًا أمل دخان، الشريك العام في شركة "فايف هاندرند جلوبال"، حيث أكد المشاركون في الحوار أهمية مُشاركة المرأة اليوم في التنمية الاقتصادية، وحصولها على الدعم والتمكين المناسب، الذي أسهم في تعزيز حضورها ومشاركتها في الحراك التنموي الاقتصادي، وفي المناصب القيادية مما انعكس على رفع إسهاماتها بشكل إيجابي في تحقيق رؤية 2030م ومُشاركتها في اتخاذ القرار.

وأما في الجلسة الرابعة والأخيرة، التي حملت عنوان (التدريب وأهميته في تأهيل القياديات) وأدارها المستشار في التسويق وتطوير الأعمال، عبدالله بن علي السعد، وتحدث فيها كل من الدكتور منصور الرميان، المشرف العام على وكالة شؤون سوق العمل وتنمية رأس المال البشري بوزارة الاقتصاد والتخطيط، ومي المزيني، المؤسس والرئيس التنفيذي للمركز العربي لتمكين المرأة (نصف)، وإيمان السماري، المدير والشريك المؤسس لمركز القيادات النسائية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، حيث أكد المُشاركون أهمية التدريب والتأهيل للقيادات النسائية، والبرامج التي تُقدمها الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية التي تسهم وتدعم تمكين المرأة، وتأهيلها بالشكل المناسب لاعتلاء المناصب القيادية وتسهم في التنمية الاقتصادية، والحراك التنموي على كافة الأصعدة.

"الراجحي" يلتقي قطاع الأعمال بالمنطقة الشرقية

التقى معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، يوم 24 ديسمبر 2024م بمقر غرفة الشرقية، قطاع الأعمال بالمنطقة، واستمع معاليه إلى أبرز التحديات التي تواجههم والمقترحات والفرص المستقبلية لدعم القطاع الخاص ورواد الأعمال.

واستعرض معاليه في بداية اللقاء أبرز مؤشرات استراتيجية سوق العمل التي تتكون من 28 مبادرة داعمة لتطوير سوق العمل وتعزيز جاذبيته ومستوى تنافسيته عالميًا، وما تحقق من منجزات خلال الفترة من 2019م إلى 2024م؛ إذ قفز عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص من 1.7 مليون إلى 2.4 مليون، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل من 17% إلى 35%، متجاوزة مستهدف رؤية السعودية 2030م المحدد بـ 30%، مما يعكس كفاءة المرأة السعودية في سوق العمل، إلى جانب مواءمة المهارات والقيم مع احتياجات السوق الحالية والمستقبلية من خلال إطلاق 13 مجلسًا قطاعيًا للمهارات، إذ انضم مؤخرًا المجلس القطاعي للمهارات لقطاع الأمن السيبراني، وأشاد معاليه بدعم القطاع الخاص في تعزيز التنمية، واستراتيجية سوق العمل.

وأكد معالي الراجحي، على أن المملكة تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية محركها الأساسي عنصر الشباب السعودي، منوهًا بريادة الأعمال وانطلاقة الشباب في العمل الحر لإدارة مشروعاتهم الخاصة، في ظل تنامي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرق إبداعية ومبتكرة؛ مما يعزّز التنافسية في السوق.

وعقب ذلك جرى حوار مفتوح بين معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وكلٍ من قطاع الأعمال في المنطقة، ورؤساء اللجان القطاعية في غرفة الشرقية، لطرح التساؤلات والاستماع إلى المقترحات المطروحة ومناقشتها، وأشاد معاليه بدور قطاع الأعمال في استثمار الفرص الاقتصادية المتاحة، وتوفير مزيدًا من فرص العمل للكوادر الوطنية والاستثمار بقدراتها.

ومن جانبه تقدم رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إلى معاليه وكامل فريق عمل الوزارة، بوافر الشكر وعظيم الامتنان على ما تُقدمه الوزارة من جَهدٍ وَعَطاءٍ ومساهمات بناءه أسست لبيئة عمل تنافسية وسوق عمل جاذب.

وقال إن تحقيق التنمية الشاملة يرتبط في أحد أهم جوانبه بمدى ضمان تحسين ورفع كفاءة بيئة العمل وزيادة مرونة وتنافسية السوق ورفع جاذبيته بما يواءم أفضل الممارسات العالمية.

وأشار إلى ما قدَّمته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من مبادرات وبرامج، قائلاً إنها ساهمت في تهيئة بيئة عمل جاذبة وممكنة للمنشآت والعاملين على السواء، مما رفع من تنافسيتها وجاذبيتها إقليميًا وعالميًا، وكان لها أكبر الأثر في حدوث تَغيُرات جوهرية انعكست بالإيجاب ليس فقط على مؤسسات القطاع الخاص ومكتسباته، بل وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

وأكد الرزيزاء على ما تنتهجه الدولة من سياسات تدعم وتعزز أدوار قطاع الأعمال، فقد نهضت بأدواره وأكدت حضوره في عملية التنمية المستدامة، وثمن الجهود الكبيرة في هذا الصدد، التي تبذلها الدولة مُمثلةً في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

مطوري "جوجل السعودية" يبحثون أحدث اتجاهات الذكاء الاصطناعي

نظَّمت غرفة الشرقية مُمثلة بلجنة الاتصالات والتقنية بالشراكة مع مجتمع مُطوري جوجل كلاود السعودية، في نوفمبر 2024م، لقاء خبراء جوجل في مهرجان المطورين DevFest الذي عُقد لأول مرة في المنطقة الشرقية، وذلك بحضور عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس لجنة الاتصالات والتقنية، ناصر بن راشد آل بجاش الهاجري، وشهد اللقاء مُشاركة عدد لافت من المتخصصين والتقنيين، حيث قدَّم اللقاء مجموعة من المتخصصين في هذا المجال وتناولوا أحدث الاتجاهات في الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتطوير تطبيقات الويب والتطبيقات الجوالة، وسلَّط الضوء على خدمات Google Cloud Platform وكيفية الاستفادة منها في بناء تطبيقات سحابية، وتحفيز المطورين والتقنيين للتعلم والتواصل من خلال مجتمع واحد، كما دعوا إلى متابعة التطورات في هذا المجال بشكل مستمر.

من جهته ذكر عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس لجنة الاتصالات والتقنية، ناصر الهاجري، أن هذا اللقاء الذي عُقد لأول مرة في المنطقة الشرقية ويُعدُّ بمثابة الفرصة للتعرف على أحدث الاتجاهات في مجال التكنولوجيا وكيفية تطبيقها، وأيضًا أتاح الفرصة للتواصل المباشر مع خبراء "جوجل" وطرح الأسئلة والاستفسارات حول مختلف المواضيع التقنية، وبناء علاقات قوية مع مطورين آخرين من مختلف أنحاء العالم، كما أنه وفرَّ عديدًا من ورش العمل والمحاضرات التي ساعدت المشاركين على تطوير مهاراتهم التقنية.

وأوضح الهاجري أن مثل هذه اللقاءات تُسهم في تطوير البيئة التقنية وتعزز من قدرة الشباب على الابتكار والمنافسة من خلال رفع مستوى الوعي بالتكنولوجيا، وقال إن هذا ما لمسناه من خلال تفاعل الحضور مع الحدث، والذي يؤكد على أهمية المحتوى المقدم والحيوية الموجودة بين المشاركين والمتحدثين، وأيضًا ما لمسناه من خلال الاطروحات والأفكار الإيجابية التي قدمت خلال اللقاء.

وأشار الهاجري إلى أنهم في لجنة الاتصالات والتقنية بغرفة الشرقية يسعون إلى تعزيز العلاقة بين اللجنة والمُستثمرين ورواد ورائدت الأعمال لخدمة وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في المنطقة الشرقية ورعاية ودعم المصالح المشتركة لقطاع الأعمال، وبحث فرص النمو والاستثمار للمنشآت الاقتصادية من خلال اللقاء والتعاون بين أصحاب الأعمال، وتعزيز وتطوير وتشجيع الشباب وأرباب العمل وربطهم مع بعضهم بعضًا.

يُذكر أن اللقاء شهد تسليط الضوء من خلال عرض التجارب والأوراق العلمية في مجالات تنظيم الذكاء الاصطناعي والخصوصية بالسعودية، وبناء تطبيقات الجوال بكفاءة وتوسعية، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا السحابية، والبرمجيات، وورشة عمل بعنوان ضبط وتدريب نماذج جيما اللغوية الكبيرة.

أكثر من 2 مليار ريال نمو حجم المشروعات في مطار الملك فهد الدولي

أكد الرئيس التنفيذي لشركة مطارات الدمام "داكو"، المهندس محمد بن علي الحسني، خلال لقاء الثلاثاء الشهري لرجال الأعمال، الذي عُقد مؤخرًا بغرفة الشرقية، أهمية دور قطاع الأعمال، كونه شريكًا أساسيًا في مشروعات التنمية الوطنية، لا سيما مع وجود المرتكزات التي تقوم عليها رؤية 2030م، في المجالين التنموي والاقتصادي، وعُنصر فعال لتحقيقها.

وأشار الحسني إلى وجود فُرص استثمارية مُتاحة للاستثمار لكافة أنشطة الشحن والخدمات اللوجستية على مساحة تُقدر بـ 285 ألف متر مربع في قرية الشحن التابعة لمطار الملك فهد الدولي بالدمام، لافتًا إلى عدد من الفرص الاستثمارية لقطاع الأعمال لتنفيذ تلك المشروعات.

وقال الحسني خلال اللقاء الذي شهد حضور رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، وعدد لافت من قطاع الأعمال والمختصين والمهتمين، وأداره أمين عام الغرفة، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، إلى سعي إدارة شركة مطارات الدمام إلى تحقيق أعلى وأفضل المعايير لتحسين تجربة المُستفيد في المطارات التابعة لـ "داكو"، حيث بلغ نمو حجم المشروعات مُنذ العام الماضي إلى أكثر من 685% بقيمة إجمالية تتجاوز 2.3 مليار ريال في مشروعات تحسين البنية التحتية، وتجربة المسافر حتى عام2027م.

فيما أبان الحسني أن المطارات التابعة لـ "داكو" اليوم أصبحت مرتكزًا أساسيًا للقطاع السياحي بالمنطقة الشرقية، وعامل جذب يُسهم في تنشيط السياحة الداخلية، من خلال تنمية الحركة الجوية، بما يُحقق فرصًا استثمارية غير مباشرة للقطاع الخاص، من خلال أكثر من 49 شركة طيران متوفرة.

وبيَّن أن حركة الشحن اليوم بلغت أكثر من 324 ألف طن، ما بين برية وبحرية وجوية تُديرها 10 شركات شحن، ومُناولة شُحنات أرضية، وإيداع وإعادة تصدير، مُستهدفين ارتفاع حركة الشحن الجوي إلى 600 ألف طن في عام 2030م.

وذكر الحسني أن استراتيجية "داكو" تتضمن أكثر من 74 مُبادرة في 6 مسارات حتى 2030م، تشمل الارتقاء بخدمات الربط الجوي، وتميز الخدمات، وتطوير الأصول والمرافق، والاستدامة المالية، ورأس المال البشري، والتميز المؤسسي، لتكون رافدًا أساسيًا للتنمية في المنطقة الشرقية على وجه الخُصوص، والمملكة بشكل عام، متطلعين بحسب مستهدفات الخطة الوطنية للطيران إلى تحقيق مطار الملك فهد الدولي نحو 19.3 مليون مُسافر بحلول 2030م. ■

وفد فرنسي يستعرض الاستثمار في المدن الذكية والطاقة الخضراء

التقى رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، ديسمبر 2024م، مستشار التبادل التجاري في مكتب بزنس فرانس يانيس مارسا، حيث استعرضا أوجه التعاون الاقتصادي المشترك بين الغرفة والمكتب، وحضر اللقاء النائب الأول للغرفة، حمد بن محمد البوعلي، والنائب الثاني حمد بن محمد العمار، وأعضاء مجلس الإدارة، بدر بن محمد العبدالكريم، وأغاريد بنت إحسان عبدالجواد، وفهد بن عبدالله الفراج، والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل.

كما نظمت الغرفة لقاء الفرص الاستثمارية مع الوفد التجاري الفرنسي، حيث شهد مُشاركة لعدد من الشركات والمستثمرين من جمهورية فرنسا الذين قدموا عروضًا للاستثمار في فرص عدة بمجالات المدن الذكية والطاقة الخضراء والذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة والأمن السيبراني بحضور عدد من المُستثمرين والمُهتمين.

ومن جهته أكد البوعلي تميز العلاقات السعودية – الفرنسية، التي تتسم بالعمق التاريخي والصداقة المتينة، التي تمضي قُدمًا بقوة وثبات، وسجلت في مختلف الميادين خطوات رائدة أصبحت نموذجًا في التوافق البناء، بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية.

وأشار البوعلي إلى الارتباط الوثيق بين المملكة وجمهورية فرنسا، بحجم تبادل تجاري تجاوز ما قيمته الـ(40) مليار ريال عام 2023م مُقارنة بأكثر من (36) مليار ريال عام 2019م، كما تعمل 175 شركة فرنسية في المملكة، وتوظف كوادر بشرية وطنية بأكثر من 13.3 ألف موظف، وتأتي فرنسا كثالث أكبر المستثمرين الأجانب في قطاعات محلية، مثل: الطاقة المتجددة، والنقل، والرعاية الصحية، وغيرهم.

وقال البوعلي إننا نتطلع اليوم كقطاع أعمال إلى البناء على هذه العلاقات المتميزة بين الطرفين لتأسيس شراكة طموحة بين القطاع الخاص في البلدين وإيجاد مزيد من الفرص الجديدة لنمو وازدهار الاقتصاد والأعمال بين الطرفين. ■

... وآخر سريلانكي لبحث الفرص الاستثمارية في السياحة والتجارة

نظَّمت غرفة الشرقية في 18 ديسمبر 2024م بمقرها الرئيس، لقاء الفرص الاستثمارية في قطاعي السياحة والتجارة مع جمهورية سيرلانكا، وذلك بحضور سفير جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية لدى المملكة، عمر أمير أجود، وبحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة، بدر بن سليمان الرزيزاء، حيث استعرضا العلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية سريلانكا، كما بحثا أوجه التعاون الاقتصادي وسبل تعزيز التواصل بما يخدم قطاع الأعمال في البلدين.

وحضر اللقاء النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد العمار الخالدي، وأمين عام الغرفة، عبدالرحمن بن عبدالله الوابل.

وقال الخالدي خلال اللقاء الذي شهد حضورًا من المهتمين والمتخصصين في مجالات السياحة والتجارة، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة وجمهورية سريلانكا، تنتقل إلى مستوى أرفع من الشراكات الاقتصادية، ما يفتح المجال أمام مجتمع الأعمال في البلدين إلى خيارات استثمارية مستقبلية واعدة في عديد من المجالات كالزراعة والتعدين، والسياحة، والرعاية الصحية، وغيرهم.

كما أشار الخالدي إلى أن البلدين أمام مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات ونموها، وتؤشر أمام توافق وجهات النظر والاهتمام والمساعي المتبادلة بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياحية والاستثمارية والتجارية، أن تأخذ العلاقات الاقتصادية بين البلدين موقعًا مهمًا على خارطة التبادل التجاري العالمي، وأن تشهد الفترات المقبلة تطورًا كبيرًا وفرصًا استثمارية واعدة تفتح المجال أمام مجتمع الأعمال من البلدين على شراكات استثمارية متميزة في مختلف المجالات.

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل